

ارتفاع قروض شركة خدمات 71.5 % بقيمة 637.28 مليون دينار

القروض المصرفية قفزت من 890.717 مليون إلى 1.52 مليار

هامش الدين، خصوصاً في ظل اليقين بأن الاتجاه العالمي نحو النزول في ظل توجه الفيدرالي الأمريكي، وتسعى الشركات لتحقيق أقصى فائدة من وفرة السيولة.

لكن الشركات التي لديها تدفقات نقدية عالية وإيرادات تشغيلية مرتفعة يجب أن تمثل فرصة لها في تقليل الأكلاف والوصول إلى مستوى التمويل الذاتي أو خفض مستويات النمو في الدين، لا سيما ذات الارتباط المباشر بصميم جوهر القطاع الخدمي ونمو التدفقات بشكل مستدام ومضمون ومتنامي.

كشفت البيانات المالية عن فترة الأشهر التسعة من العام الحالي 2025 ارتفاع كبير في القروض البنكية لإحدى شركات الخدمات من 890.717 مليون دينار إلى 1.528 مليار دينار بفارق يقدر بنحو 637.283 مليون دينار كويتي بنسبة نمو تصل إلى 71.547 %.

القفزة والزيادة قياسية، لكن القوة المالية للشركة تسمح، ومركزها المالي مطمئن، بدليل الزيادة التي حصلت عليها من بنوك أقرت لها تلك التسهيلات. في المقابل شجعت تراجع أسعار الفائدة العديد من الشركات على زيادة

تحالف بقيادة BNK ينافس على «المثني»

أغلق في 28 أكتوبر الماضي باب استقبال العطاءات في المزيدة الخاصة بأعمال التحديث والتطوير والإصلاح والصيانة الجذرية والإدارة والتشغيل والصيانة الدورية لمشروع عقار مجمع المثني. وكانت هيئة الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعاون مع وزارة المالية قد مدتت موعد شراء الوثائق وتقديم العطاءات حتى 28 أكتوبر وفقاً لأحكام القانون رقم 116 لعام 2014. وفي هذا الصدد أفادت مصادر أن تحالف بقيادة BNK يضم عدد من الشركات الزميلة والحليفة من أبرز المنافسين على المشروع. ويعتبر المشروع من المشاريع العقارية الحيوية التي تجمع بين السكني والتجاري في موقع مميز في قلب مدينة الكويت. القطاع الخاص ينتظره العديد من الفرص الضخمة من إعادة طرح ثلاث مشاريع كبرى انتهت عقودها وفي انتظار القرار.

أسعار الودائع ترتفع مع عودة المنافسة

كشف أحد البنوك أن سوق الودائع بالعملة المحلية أصبح تنافسياً للغاية، وهو ما شكل ضغطاً تنافسياً على تكلفة الأموال. ويرر البنك تراجع الأداء خلال فترة الأشهر التسعة بأنه لم يستطع تعويض تكلفة الأموال المرتفعة من الانخفاض الطفيف في تكلفة العملات الأجنبية. مصدر أشار إلى أنه ليس كل البنوك بالمثل تواجه ذلك التحدي، حيث أن هناك بنوك أخرى لديها مصادر قوية ومستدامة وناجحة في تلبية كل متطلباتها بمتوسط تكلفة مريح، وبالتالي الأمر يخضع للتنافسية. نشاط البورصة القوي قد يكون من بين أبرز أسباب جذب السيولة في ظل قوة العوائد التي يمنحها نشاط السوق من بداية 2025.

عمولات تداولات البورصة تنعش شركات عديدة

مع ارتفاع السيولة المتداولة في بورصة الكويت مع نهاية أكتوبر إلى 22.6 مليار دينار، ينتظر أن تحقق شركات قطاع الوساطة عوائد وإيرادات استثنائية موازية للقفزات الاستثنائية التي حققتها البورصة. وجدير ذكره أن نتائج شركات الوساطة تنعكس على العديد من الشركات المالية والبنوك التي تملك حصص أغلبية وسيطرة فيها، وكذلك شركات القطاع المالي وإدارة الأصول والثروات، في ظل تنامي حجم المحافظ والأموال المدارة.

سؤال وجيه

بعض الشركات التي لديها استثمارات ضخمة في أسواق عالمية ومردودها أقل بكثير من السوق الكويتي، ومع أول تحدي في السوق المحلي تتراجع الأرباح وتنهار الأسعار، لماذا إذاً لا يتم تركيز الأعمال والاستثمارات في السوق الكويتي بدلاً من أسواق تأكل ضرائبها وأكلافها ما يتم تحقيقه؟

«الخليج» نواصل تقييم جدوى مشروع الاندماج مع «وربة»

قال بنك الخليج أنه يواصل تقييم جدوى مشروع الاندماج المحتمل مع بنك وربة، مؤكداً أن الجهات الاستشارية والمالية والقانونية تجري الدراسة والتقييم بشكل مفصل تحت إشراف مجلس الإدارة والجهات الرقابية المعنية. وجدير ذكره أنه في سبيل البدء في أنشطة التحول إلى بنك متوافق مع الشريعة الإسلامية، وضع البنك هياكل العمل الخاصة بالحوكمة وقام بإنشاء فرق عمل لمجالات متعددة لتقوم بالإشراف على المتطلبات القانونية والتشغيلية وتلك المرتبطة بالمنتجات.

إيرادات تشغيلية نامية تقابلها مصروفات باهظة وتوزيعات نقدية ثابتة!

أسعار الأسهم تنمو وثبات التوزيع النقدي يضعف العائد

المضاربون هم المستفيدون من التغير السعري للسهم

تحفيز الاستثمار طويل الأجل يتطلب منح المساهمين عوائد مجزية

يفترض أن تتراجع مصروفاتها التشغيلية، تماشياً مع ترسيخ قواعدها وقوة استثماراتها وتفوقها الخدمي والتقني وشبه سيطرة على الحصة السوقية الأكبر.

• لماذا لا يكون هناك تعزيز للإيرادات وتقليص للمصاريف؟

• لماذا لا تضع الشركات خطط للوصول إلى نقطة التعادل بنسبة 50 % - 50 %، إيرادات مقابل المصروفات؟

• ما هي أكبر قنوات الهدر والمصروفات؟ هل هي مميزات ومكافآت؟

• إذا كانت مستويات التوظيف السنوية محدودة جداً في بعض الشركات، والتوسعات أيضاً، فما الذي يلتهم تلك المصروفات المبالغ فيها؟

• بعض الشركات حققت زيادة في الإيرادات بنسبة 14.80 % مقابل زيادة في المصروفات التشغيلية 14.82 %، حيث التهمت المصروفات 170 مليون، بما يعادل 79.4 % من حجم الزيادة في الإيرادات البالغة 214 مليون دينار تقريباً.

• لماذا تصر بعض الشركات على الاستمرار في أسواق تأكل نتائجها بعض المكاسب الجيدة والإيجابية التي تتحقق في أسواق أخرى، وعلى رأسها السوق الكويتي الذي يعد من أهم الارتكازات في العوائد والإيرادات والأرباح بالنسبة للشركات ذات التوسعات؟

سلاح المنحة يدفع ثمنه السوق

سلاح المنحة التي تتبعها بعض الشركات لتغطية القصور وغياب القدرة والكفاءة على التوزيع النقدي المجزي، هي توزيعات يدفع ثمنها السوق عبر إغراقه بالأسهم، وعندما تفشل مجالس الإدارات في خدمة الأسهم الجديدة تعود لسياسة الشطب وإلغاء الأسهم ... وتستمر سياسة تدوير "الدولاب".



مستثمرون يعتمدون على عائد التوزيعات يجب مراعاتهم

والمصروفات الإدارية الذي يلتهم أكثر من 65 % من الإيرادات يثير الكثير من التساؤلات، خصوصاً بالنسبة لشركات تاريخية وقديمة وعريقة،

لاحظ مراقبون ومستثمرون أرقام إيجابية لافتة في الميزانيات التفصيلية تتضمن نمواً في الإيرادات التشغيلية، لكن يقابلها مصروفات تشغيلية عالية تلتهم أغلبية الأرباح، وربما يأتي النمو في صافي الأرباح المستحق للمساهمين بوتيرة لا تتناسب مع حجم الإيرادات التشغيلية الكبيرة.

لكن من أهم الملاحظات أن الأرباح النقدية التي يتم توزيعها على المساهمين تشهد ثباتاً واستقراراً دون أي نمو.

النمو في الإيرادات التشغيلية، وبالتعبية صافي الأرباح، يجب أن يقابله نمواً سنوياً في نسب التوزيعات للمساهمين لعدة أسباب، أهمها:

1 كثير من المساهمين طويلي الأجل يعتمدون على إيرادات وعوائد تلك الأسهم من العام للعام ويراهنون عليها، وهي شريحة لا تفضل الفوائد وودائع المصارف.

2 الأسعار السوقية للأسهم تشهد تغيراً، وبالتالي توزيع 10 أو 20 فلساً عن العام الماضي قد لا يتناسب مع العام الحالي أو المقبل، لأن هامش الربح حينها لن يكون جيداً أو مقبول، ومثل هذه التوزيعات يجب أن تشهد نمواً.

3 جزء من تشجيع المستثمرين على الاستثمار طويل الأجل هو تحسين العوائد النقدية للمساهمين سنوياً.

4 تعزيز الثقة في الأرقام والسلامة والقوة المالية والبيانات التي تعلنها الشركات يجب أن تدعمها التوزيعات.

5 يجب ألا تعتمد الشركات على حركة السهم والزيادة في السعر السوقي كجزء من العوائد، خصوصاً وأن المستثمر المضارب يستفيد من التغير في السعر، فيما المساهم الاستراتيجي يعتمد على العائد من التوزيعات ويتربحها من عام لعام.

ملف الهدر الكبير في المصروفات التشغيلية

تغيرات استراتيجية في آلية تلبية طلبات الاكتتاب

حيث ستكون تلبية طلبات المضاربين والأفراد قصيري الأجل بنسبة محدودة، فيما أصحاب الملاءة وأصحاب التوجهات الاستثمارية الطويلة سيكون نسب التلبية لطلباتهم أعلى. بعض التجارب السابقة اضطر معها مستشاري إدراج إلى الشراء من المستثمرين بسعر الطرح بعد التدافع نحو البيع والضغط على السهم، في مبادرة تعكس وترسخ أعلى درجات الثقة والمسؤولية تجاه العملاء.

تقديم منتجات وشركات ذات جودة تحتاج "خليطاً" من المستثمرين متوسطي وطويلي الأجل، والشريحة الأقل من المضاربين قصيري الأجل لا يشكلون أغلبية في الاكتتابات النوعية. وفي هذا الصدد أشار مصدر إلى أن المستثمر طويل الأجل سيكون هو النموذج المفضل، وليس المضارب السريع. وسيكون لتلك القواعد الجديدة أثر على قرارات تلبية الطلبات التي سيتقدم بها الأفراد،

مستشار إدراج في السوق المحلي أعطى إشارات أنه يبحث عن نوعيات منتقاة وخاصة من المستثمرين الراغبين في الاكتتابات التي سيطرحها في السوق، خصوصاً وأن تجربة الاكتتاب والبيع السريع في أول أيام الإدراج تشكل ضغط على السهم، وتترك خطط مستشار الإدراج وملاك الشركة، وهذا ليس هدف الاكتتابات والطروحات العامة والخاصة.

أرباح التسوية بالمخصصات قد تصل إلى 15 مليون

قدرت مصادر استثمارية إجمالي الأرباح التي يمكن أن تحققها الشركة الأولى بنحو 15 مليون دينار، وذلك بعد أن تقدمت خطوة إضافية جديدة في تسوية ديونها مع الدائنين الأفراد، وكان سبقها اتفاقية تسوية مع أحد أكبر الدائنين بقيمة 34.937 مليون دينار.

أفصحت الشركة رسمياً عن عكس مخصص "برح" مطالبات قانونية بنحو 13.894 مليون، وفي الجولتين المتبقيتين مع الدائنين الأفراد والجولة المنتظرة مع أحد الشركات المحلية، قد يصل إجمالي الانعكاس الإيجابي إلى 15 مليون تقريباً، ما يعني أن المتبقي للوصول إلى ذلك الرقم هو 1.106 مليون فقط، وحتى نهاية الربع الأخير من 2025 سيكون تبلور كامل المبلغ.

إعلان قيمة الصفقة بالدينار إذا تمت بعملة أخرى مسؤولية الشركات

يجب التفريق بين المعلومة الجوهرية وغير الجوهرية!

اتفاق مبدئي على صفقة بأقل من 50 ألف دينار
معلومة جوهرية... صفقة بالملايين تتأخر أسابيع؟!

للسوق ولرأس المال والدولة موطن السوق ومنشأ الشركة هي الدينار. في السياق ذاته لاحظ مراقبون عدم تفرقة بعض الشركات بين المعلومات الجوهرية وغير الجوهرية، حيث أن بعض الإفصاحات مضمونها أقل من أن تكون معلومة جوهرية، خصوصاً في حالات مثل اتفاق مبدئي على صفقة بأقل من 48 ألف دينار، لا تمثل حتى 0.25 % إلى حقوق المساهمين، في حين أن هناك صفقات بعشرات الملايين تمت وتأخر الإفصاح عنها أسابيع.

طالب مستثمرون بضرورة إلزام كافة الشركات عند الإعلان عن معلومة جوهرية تخص صفقات أو تخارجات أو قيمة، بذكر أي أرقام بالدينار الكويتي، حال كانت الصفقة بأي عملة أخرى، حيث تلاحظ اكتفاء بعض الشركات بذكر قيمة الصفقة بالعملات الأجنبية فقط، في حين أن شركات عديدة تلتزم بذكر الصفقة بالدينار مع العملة الأجنبية الأخرى.

الأمر يجب أن يكون موحد وإلزامي للجميع، خصوصاً وأن العملة الأساسية

متى تتراجع الأخطاء؟

الإفصاحات الخاطئة المتكررة تحت غطاء «خطأ مطبعي أو سقط سهواً»، هل سيكون لها نهاية؟ متى ستكون الإفصاحات الخاطئة نادرة واستثناء وليست أساس أو عرف، خصوصاً وأن بها أخطاء لافتة وجسيمة في بعض الحالات... نتمنى أن تدخل الشركات 2026 بألية جديدة وانضباطية أكثر مع الأرقام المليوننة.



مجموعة عربي
القابضة؟



شركة العيد
للأغذية؟

تكملة الجزء الثاني لشراء الـ 6%

قالت مصادر من المنتظر أن يكون هناك تكملة لعملية شراء باقي حصة مستثمر سعودي في شركة مدرجة، وسيصل مجموع الملكية الجديدة إلى 25.6 % تقريباً.

صندوق الأسرار:

1 توقعت مصادر استثمارية أن يكون سعر اكتتاب الشركة العملية القابضة بين 250 إلى 300 فلساً للسهم تقريباً، وستعلن خارطة طريق تتعلق بتفاصيل الاكتتاب وعرض النشرة وتحديد موعد الإدراج.

2 الشركة العملية القابضة كانت أوصت في جمعية عمومية بتوزيع 87.5% أسهم منحة تعادل 17.5 مليون دينار بواقع 175 مليون سهم جديد. رأسمال الشركة المصرح به سيكون 100 مليون دينار كويتي.

3 مستثمر خليجي باع 3.43% من حصة يملكها منذ سنوات في إحدى الشركات بواقع 6.4% وينتظر أن يختفي من نسب الإفصاح.

4 رئيس مجلس إدارة شركة عقارية غير مرتاح من دخول تحالف جديد، خصوصاً وأنه سيكون له تواجد في مجلس الإدارة. الرئيس يتعامل مع الشركة تاريخياً على أنها شركة عائلية «وماخذ راحته»، والدخول بملكيات كبيرة تعني مستثمر استراتيجي يبحث عن ربح وأداء وبالتالي متابعة وانضباط ومراقبة وحوكمة ومحاسبة.

5 اقترح رئيس تنفيذي على مسؤولي شركة تحويل ونقل عملاء بكتلة سيولة نقدية تبلغ نحو 80 مليون دولار من وسيط إلى آخر.

6 مصدر استثماري يقول أن عملية نقل محفظة من "أ" إلى "ب" ستفشل، خصوصاً

وأن "ب" محاط بعلامات استفهام وعليه الكثير من القضايا، وكل التحركات هدفها تصدير مشهد التغيير والعمل على توفير أفضل الخيارات للعملاء، لكن السر في الأمر كله "كومشن".

7 هل تحول التوافق إلى صراع؟ أحد كبار الملاك في إحدى الشركات طلب من حلفاء له شراء كميات من شركته، وذلك للتحالف معه في الجمعية العمومية ودعمه من أجل الحفاظ على استمرار سيطرته على مجلس الإدارة واستدامة الحضور القوي.

8 انتقد مصدر استثماري بعض الشركات التي تتعامل مع مزودي خدمة في أسواق خليجية للولوج إلى السوق العالمي من دون أن تكون لهم دراية بالضوابط والمتطلبات، حيث أضاف المصدر أن بديهيات وأبجديات تغيير مزود خدمة في سوق عالمي تتطلب موافقة المزود الإقليمي. تغيير السيستم من شركة إلى أخرى ليس بمزاجية أو سطحية، بل أمر يحتاج موافقات مسبقة من الجهات الرقابية التي تبحث هذه الجهات في الطلب، وتتأكد من سمعة الشركة الجديدة التي سيتم التحول إليها، وسجلها الرقابي والائتماني والجنائي والقضايا والمشاكل المحيطة بها، كجزء من عملية الموافقة والحفاظ على أموال العملاء وحمايتهم، حيث أن الأمر ليس مطلق لكل شركة أن تتصرف أو تغامر بأموال العملاء دون رقيب، وبالتالي شركة عليها أكثر من 150 قضية وشكوى غير أخرى الشكاوى ضدها صفر.

9 هل يكسر حاجز الـ100 فلس ويكون حاله حال الشركات الورقية ... قلق يساور المراقبين والمساهمين في ظل إشارات سلبية مبكرة.

10 أبدى عدد من المستثمرين تخوفاً من بعض المبررات التي ساقها قيادي في شركة مؤخراً من أن تكون مقدمة لخسائر سيتم الإعلان عنها لفترة 9 أشهر.

11 شركة تدير مشروع منذ أكثر من 25 عاماً سيتم توجيه الشكر لهم خلال المرحلة المقبلة على خلفية بعض التطورات الأخيرة لملفات تخصصها، حيث أنه في سياق المراجعات التصحيحية انتهى دورها على كل المستويات تقريباً.

12 هل سيبيع الشركة، أم سيعيش طويلاً في حالة التردد بتأثير أحد المستفيدين من استمرار الحال على ما هو عليه؟

13 مصادر قانونية تتحدث عن مفاجآت بشأن بقيادي، تتعلق بنقل ملكية شركة ذات مسؤولية واستمرار التوقيع عنها، إضافة إلى عدم الإفصاح عن تغير الملكية.

14 ارتفعت القروض غير المنتظمة في أحد البنوك التقليدية إلى 1.4% كما في نهاية الربع الثالث.

15 الكفاءة في بعض الجهات تكون وبال، والنزاهة في بعض الشركات تدفع ضريبتها!



المسؤولية الجماعية في لعبة خلط الأصول



فتخطوا كل الحواجز، وهذا هو ديدن وحال كل المحتالين في كل الأنظمة المالية، حيث فقدانهم للأخلاق يجعلهم «كالجراد» يأكل ويدمر كل المحاصيل التي في طريقه، إلى أن يأتيه المبيد السام الذي يمحوه من على ظهر الأرض وتستريح منه ومن شره البلاد والعباد.

وهكذا سيكون حال ناهبي الأموال، آكلي الحقوق، خالطي الأصول، محترفي خلط الأوراق وتضييع المعامل.

في هكذا ملفات المنفذ والعراب واحد، لكن المسؤولية جماعية، من شارك وساهم وبصم ودعم وأفتى ووافق وقرر مرور.

ستقف أمام الديان، أمام قاضي السماء، من يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور، وقتها لن تنفك ألعيب العجان والزنان، أو حلول الفنان الفهمان وعزفه الرنان، أو فتاوي أصحاب الرؤى والزمم المطاطية.

كل القوانين الوضعية والمالية، والمعايير المحاسبية والإرشادية، ومعايير الحوكمة وتطوراتها، لم تمنعهم أو تقف حاجزاً في طريقهم،

سلسلة قصص

قصة خيالية اقتصادية أهدافها توعوية
تنويرية أبطالها أدوات ودمى بشرية
وفرق من النواطير والشخصيات الكرتونية
وعرابي السطو على الأصول
الجوهرية المحلية والدولية.

في كل النظم المالية حول العالم هناك تفاوت كبير في الالتزام والاحترافية والمهنية، واتباع المعايير بصحتها الفني والمالي والفقهني والقانوني، وليس الالتفاف عليها وتغليفها وتسليحها، والتواري خلف مجموعة من «الترزية» مقدمي الخدمات الملتوية. الفارق فقط يبرز ويتمثل في الأخلاق.

في الكيان المدعوم من التكتلات الخفية من أصحاب المصلحة والمستفيدين بالمطلق دون غيرهم، إذا كان رئيس الشركة من أصحاب الأخلاق الرفيعة فطب واطمئن، أما إذا كان من مدرسة اللعب على كل الأحوال والأوتار والمتلونين حسب المرحلة، فلا تنخدع وراء الابتسامة الصفراء، خصوصاً عندما يكون واجهة مأجورة لتنفيذ أجندة ومهمة، فهنا يكون الخطر أشد وأفدح على الكيان ومستقبله، كون الدفة تمضي في اتجاه واحد، ولمصالح ثلة واحدة خفية تحرك الدمى «بالريموت».

لكن أي ضمير وأي أخلاق التي تقبل التعدي على حدود شرعية وثوابت لا تقبل التأويل ولا التلون، وليس فقط قوانين وضعية أو معايير محاسبية تلتبس وتحتل أن تُؤول وتدور!

أي حمل عظيم الذي يقبل به مضطرب مهووس بالمنصب، فينفذ ما لا يقبله عقل ولا شرع ولا معيار محاسبي ولا حتى قوانين اقتصادية منظمة. هل تمعن في تبعات وخطورة ومخاطر عملية العبث التي تقوم بها، أم أنك تمضي بلا بصر أو بصيرة، معتقداً أن السكوت على ممارساتك وأفعالك «المشيئة» هو صك براءة واعتراف بأنك على الدرب الصحيح!!؟

تلفت حولك! ربما تتعظ، الملفات تتراكم وتتراكم وتتراكم، ثم يأتي على رأس كل مرحلة قيادي ينظف تراكمات السنين بمشط الجراح وبقسوة ودون مخدر.

لا تعتقد أن تراكم الميزانيات المفخخة والملغومة يعني أنها لن تفتح، أو لن تتم مراجعتها، أو لن تأتي ساعة الصفر لمحاسبتك على أكبر عملية خلط للأصول والأوراق، سوف تأتي تلك الساعة، وسيساق معك كامل الفرقة على منصة الحساب، سواء التي كانت تعزف في الظاهر أو تعزف خلف الكواليس، وسينجو فقط من يسترد الله أمانته قبل أن تدق ساعة الحساب والعقاب... لكنها نجاة من حساب الدنيا، الذي مهما كان صعباً فهو هين أمام حساب الآخرة، وقتها

نتيجة استبيان «الاقتصادية»

أكتوبر 2025

99% يؤيدون خطوة خفض نسب عمولات التداول

زيادة ساعات التداول في البورصة تعوض نسب الخفض	إعادة النظر في نسب العمولات ستحفز سيولة المستثمرين والمتداولين	تخفيض العمولات عامل جذب لمستثمرين أجانب وشركات إقليمية	تفتح الباب أمام مستثمرين مؤسسين وصناديق ومحافظ	التكنولوجيا الحديثة يجب أن يكون لها أثر إيجابي في خفض الأكلاف
---	--	--	--	---

ضمن مبادرات «الاقتصادية» وإسهاماً منها في إيصال صوت وآراء المساهمين عموماً، وتوسيعاً لرقعة المشاركة وحرية التعبير، وإسهاماً في إيصال مختلف وجهات النظر حول القضايا والملفات التي تحمل تحديات وعقبات وتعقيدات، وبهدف السعي إلى معالجتها ووضع الضوابط اللازمة لها ضمن عمليات التطوير المستمر ومواكبة المتغيرات، نعلن نتيجة استبيان شهر سبتمبر حول ملف جوهري ومهم يهم قاعدة واسعة من المساهمين وذو صلة مباشرة ومؤثرة على

أسعار الأسهم.

فمن واقع النتائج والملاحظات من المشاركين عبر مختلف الوسائل، كان الإجماع من الأغلبية المشاركة على أهمية وجدوى خفض نسب العمولات على التداولات، والترحيب باتخاذ تلك الخطوة لتحفيز المستثمرين وجذب المزيد من السيولة. حيث جاءت أغلبية الآراء ووجهات نظر المشاركين داعمة لتوجه خفض نسب العمولات على التداولات:

وفيما يلي نسب المشاركة والإجابة على سؤال الاستبيان:

السؤال الذي كان مطروحاً في استبيان سبتمبر 2025:

هل تؤيد خفض نسب العمولات على التداولات لتحفيز المستثمرين وجذب المزيد من السيولة؟



2100 مشارك

حجم المشاركين عبر مختلف الوسائل المتاحة لتلقي الإجابات عليها

2079 نعم 99%
21 لا 1%

نقاط وملاحظات من المشاركين:

- 100% من الأعمال والأنشطة تتم عبر التقنيات الحديثة والتكنولوجيا المتطورة، وهي ذات أكلاف منخفضة وشبه مستقرة، والعوائد والإيرادات القياسية الحالية لشركة البورصة التي تأتي من مصادر متنوعة ومتنامية، من بينها اشتراكات الشركات المدرجة، تشجع على إعادة النظر في خفض نسب العمولات.
- نسب العمولات حال خفضها ستعكس أكثر على تحفيز المستثمرين على التداولات، خصوصاً الأفراد والمؤسسات والأجانب.
- لما لا يكون خفض نسب العمولات إحدى الأدوات التنافسية مع الأسواق الأخرى في جاذبية السيولة والأموال؟ علماً أن قوة التداولات ستعوض نسب الخفض.
- اتباع سياسية خفض العمولات قد يكون عامل تحفيزي أكثر على جذب إدراجات جديدة من شركات إقليمية.
- على أقل تقدير وحسب مقترحات بعض المراقبين، فالعمولات في مراحل الذروة والنشاط القياسي يجب أن تكون مختلفة عن فترات الهدوء والتراجعات، كأحد الحلول المرنة في هذا الملف، بما يتواءم مع المرحلة وحالة السوق العامة.
- خفض الرسوم والعمولات سيحفز على مزيد من التداولات، وستكون خطوة مجدية وإيجابية وعامل تحفيز للسوق على الابتكار والسعي لجذب شركات جديدة، والتوسع في طرح أدوات استثمارية عديدة تتواءم مع خطوة زيادة ساعات التداول.
- يجب أن يكون هناك مراعاة لنسب التداولات والعمولات، حيث أن طرح المزيد من الأدوات الاستثمارية في المرحلة المقبلة وزيادة حجم الشركات سيشكل عامل جذب أكبر للسيولة والمستثمرين، وسيعوض بنسب كبيرة هوامش خفض العمولات.
- الخطوة تهدف إلى تحسين وترسيخ تنافسية السوق وجذب أكبر عدد من المستثمرين الأفراد الذين تلاحظ إقبالهم وعودتهم بقوة مؤخراً.
- خفض الرسوم والعمولات جزء من أدوات الجاذبية التي كانت تتبعها شركات الوساطة قبل منعها، وهو ما يؤكد أهميتها، وبالتالي يجب أن تبادر البورصة والمقاصة بإعادة النظر في نسب العمولات.
- أغلب الخدمات تقدمها شركات الوساطة، وملف البيانات الذي يجب أن يكون لحظي متأخر كثيراً من جانب البورصة.

استبيان «الاقتصادية»

نوفمبر 2025

النظام الأساسي.
بعض الإجراءات تحتاج مراجعة بهدف تعزيز سرعة الإنجاز وإقرار الاستحقاقات العاجلة وتعزيزاً للمرونة، خصوصاً وأنه لا توجد فائدة تذكر من التأجيل أسبوعاً، حيث أن أغلبية الجمعيات المؤجلة تنعقد بذات النصاب الأولي.

بشكل متنامي في قطاعات وشركات مختلفة.
أيضاً الخطوة تهدف إلى تحسين وترسيخ تنافسية السوق، وجذب أكبر عدد من المستثمرين المؤسسين والأجانب، وتصب في خانة تقليل الروتين وتسريع الأعمال، وخصوصاً بعض الجمعيات غير العادية تؤثر على توزيعات المنحة أو تعطل تعديلات ضرورية على

إيماناً بأهمية المشاركة وإبداء الرأي من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح «الاقتصادية» استبياناً شهرياً مكماً للجهود، وموجه لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين في السوق المالي عموماً حول قضية محددة.

ومساهمة من «الاقتصادية» في إثراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين، نطرح في استبيان نوفمبر 2025 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة في الشركات عموماً، وهي قضية «تأجيل الجمعيات العمومية أسبوع في حالة عدم اكتمال النصاب»، بحيث يستبدل التأجيل أسبوعاً ليكون ساعة واحدة فقط، ثم تنعقد الجمعية في ذات اليوم مراعاة لمصالح المستثمرين المحليين والأجانب في حال رغبتهم بالحضور. التساؤل مستحق والقضية مهمة خصوصاً في ظل ظل الانفتاح الذي يشهده السوق، والإقبال الكبير من المستثمرين الأجانب، وتحسن نسب ملكياتهم

السؤال

هل تؤيد إعادة النظر في إلغاء تأجيل الجمعيات العمومية أسبوعاً... ليكون التأجيل ساعة وتنعقد، أسوة بأسواق نجحت في تلك التجربة مراعاةً للمستثمرين الأجانب؟

☐ نعم

☐ لا

يمكنكم المشاركة بآرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل
للتغيير»

عبر الواتساب
50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

عطورات مقامس

Maqames_perfume

55205700



إدارة الثروة في زمن الكساد: بوصلة اقتصادية بقلب إنساني

بقلم - د. محمد جميل الشبشيرى

Elshebshiry@outlook.com



تُعدّ فترات الكساد الاقتصادي والركود من أصعب الاختبارات التي تواجهها المجتمعات والأفراد على حدٍ سواء. فما يبدو على السطح كمحنّيات هابطة في أسواق المال وأرقام تتراجع في الناتج المحلي الإجمالي، هو في جوهره قصة إنسانية عن القلق، وتحدي الصمود، والبحث عن اليقين في عالم مضطرب. إن إدارة الثروة في هذه الأوقات لا تقتصر على القرارات المالية البحتة، بل هي فن الموازنة بين التحليل الاقتصادي المنضبط والاحتياجات الإنسانية للطمأنينة والاستقرار.

الذهب بشكل مطرد، مسجلاً مستويات قياسية في السنوات التي تلت الأزمة، مما حمى محافظ المستثمرين الذين خصصوا له جزءاً (المقترح: 15 % - 25 %). هذا يبرهن على أن التنويع في الأصول الحقيقية ليس رفاهية، بل استراتيجية تحصين للمحفظة المالية.

ثالثاً: الاستثمار الدفاعي: التركيز على الضروريات الإنسانية

يُعلمنا الكساد أن الإنفاق يتجه نحو الأساسيات. الناس قد يتوقفون عن شراء السلع الكمالية، لكنهم لن يتوقفوا عن تناول الطعام، أو تناول الأدوية، أو استخدام الكهرباء والماء.

لذلك، يجب أن يتركز الاستثمار في الأسهم (المقترح: لا تتجاوز 20 %) على القطاعات الدفاعية التي تقدم سلعةً وخدمات ضرورية:

- 1- الرعاية الصحية والأدوية: الحاجة إليها لا تتأثر بالدورات الاقتصادية.
- 2- الأغذية والمشروبات الأساسية: الطلب عليها ثابت نسبياً.
- 3- المرافق العامة (الكهرباء، المياه، الاتصالات): خدمات حيوية لا يمكن الاستغناء عنها.

المثال العملي (الجانب التحليلي):

في فترة الركود، قد تشهد شركات التكنولوجيا الفاخرة انخفاضاً حاداً في قيمتها، بينما تظل شركات مثل "نستله" (Nestlé) أو "جونسون آند جونسون" (Johnson & Johnson) مستقرة نسبياً. هذا الاستقرار لا يعكس نمواً هائلاً، بل يعكس صموداً نابغاً من تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية. الاستثمار الدفاعي هو اعتراف بأن الاحتياجات الإنسانية هي المحرك الأقوى للاقتصاد في أوقات الشدة.

رابعاً: الاستثمار في الذات: رأس المال البشري كأصل لا ينضب

قد يكون أهم استثمار في فترة الكساد هو الاستثمار الذي لا يظهر في الميزانية العمومية: رأس المال البشري. عندما تضيق فرص العمل ويزداد التنافس، يصبح تطوير المهارات والتعليم المستمر هو الترياق للبطالة.

النقدي، تمكن من الصمود لعدة أشهر، بل واقتناص فرصة استثمارية عقارية ظهرت في السوق بخصم كبير، محولاً الأزمة إلى فرصة. هذا يجسد المبدأ الاقتصادي: السيولة هي جسر تعبر به من مرحلة الخوف إلى مرحلة الفرص.

ثانياً: الأصول الحقيقية: الملاذ الآمن الذي لا يخذل

عندما تنهوى ثقة الناس في العملات الورقية والأسواق المالية المتقلبة، تتجه الأنظار إلى الأصول الملموسة التي تحتفظ بقيمتها الجوهرية. الذهب والعقار هما خط الدفاع الأول ضد التضخم وفقدان القيمة.

* الذهب: هو الملاذ الآمن التقليدي. في الأزمات، يرتفع سعر الذهب لأنه يمثل ثقة المستثمرين التي انسحبت من النظام المالي.

* العقار المنتج للدخل: يُفضل العقار الذي يدرّ إيجاراً ثابتاً، فهو يمثل تدفقاً نقدياً مستمراً، مما يقلل من تأثير انخفاض قيمة الأصل نفسه.

المثال العملي (الجانب الاقتصادي):

خلال الأزمة المالية العالمية عام 2008، شهدت أسواق الأسهم انخفاضات حادة تجاوزت 50 % في بعض المؤشرات. في المقابل، ارتفع سعر

لقد أثبتت التجارب التاريخية، من الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي وصولاً إلى الأزمة المالية العالمية عام 2008، أن النجاة لا تكون حليفاً لمن يمتلكون أكبر قدر من المال فحسب، بل لمن يمتلكون أفضل استراتيجية نفسية ومالية للتعامل مع العاصفة.

أولاً: السيولة: مرونة الأمان في وجه الخوف

في ذروة الأزمات، يصبح النقد (السيولة) هو الملك، ليس بالمعنى السلبي للاكتناز، بل بالمعنى الإيجابي للمرونة والجاهزية. إن الاحتفاظ بنسبة من السيولة النقدية (المقترح: 20 % - 30 % من الثروة) في حسابات قصيرة الأجل، هو بمثابة "صندوق الطوارئ" الذي يمنح الفرد القدرة على التنفس دون الحاجة إلى بيع أصوله القيمة بأسعار متدنية.

المثال العملي (الجانب الإنساني):

تخيل قصة "أحمد"، الذي خسر جزءاً من راتبه بسبب تقليص شركته للنفقات خلال الركود. لو لم يكن أحمد يمتلك سيولة كافية، لكان مضطراً لبيع أسهمه أو حتى سيارته لتغطية نفقات المعيشة الأساسية. لكن بفضل "صمام الأمان"





والكساد الكبير:

في ثلاثينيات القرن الماضي، خلال فترة الكساد الكبير في الولايات المتحدة، كان سام والتون، مؤسس شركة وول مارت لاحقاً، يشاهد كيف أن الأسر الفقيرة والمتوسطة أصبحت أكثر وعياً بالأسعار وتبحث عن أرخص الخيارات لتلبية احتياجاتها الأساسية. لم يكن والتون يمتلك ”وول مارت“ في ذلك الوقت، لكنه استوعب الدرس الاقتصادي والإنساني العميق: في أوقات الشدة، يتحول التركيز بالكامل إلى القيمة مقابل السعر.

وعندما أسس والتون شركته في الستينيات، بنى نموذج عمله بالكامل على هذا المبدأ الذي تعلمه من الكساد: بيع السلع الضرورية بأسعار منخفضة جداً (Everyday Low Prices). هذا التركيز على تلبية حاجة الطبقة الوسطى والفقيرة للقيمة، والتي ترسخت في ذهن المستهلكين بعد الكساد، هو ما جعل ”وول مارت“ تتربع على عرش التجارة بالتجزئة وتصبح أكبر شركة في العالم من حيث الإيرادات لسنوات طويلة.

هذا المثال يوضح أن المستفيدين من الكساد ليسوا بالضرورة أولئك الذين يضاربون في الأسواق، بل هم أولئك الذين يمتلكون الرؤية الإنسانية لفهم كيف تتغير احتياجات وسلوكيات الناس في الأزمات، ثم يبنون نماذج أعمال أو استراتيجيات استثمارية لتلبية هذه الاحتياجات الجديدة. الكساد يغير قواعد اللعبة، ومن يقرأ القواعد الجديدة مبكراً هو من يخرج فائزاً.

خاتمة: الكساد كفرصة لإعادة البناء

الكساد ليس نهاية المطاف، بل هو مرحلة تطهير ضرورية تعيد تقييم الأصول وتكشف عن القيم الحقيقية. إن الاستثمار الناجح في هذه المرحلة هو مزيج من التحليل البارد الذي يحدد الأصول الدفاعية، والقلب الإنساني الذي يرفض الذعر ويؤمن بالاستثمار في المستقبل الأهم: الذات. فمن يخرج من هذه المرحلة بمهارات جديدة ومحفوظة متوازنة، يكون قد حول التحدي الاقتصادي إلى قصة نجاح إنسانية.

لكل قرار اقتصادي:

1 - السيولة النقدية (25 %): تُخصص هذه النسبة لضمان المرونة وتحسين الفرص الاستثمارية التي تظهر مع انخفاض الأسعار. على الصعيد الإنساني، تعمل هذه السيولة كصمام أمان ضد القلق والذعر، حيث تمنح الفرد شعوراً بالسيطرة والقدرة على تغطية النفقات غير المتوقعة دون الحاجة للبيع بخسارة.

2 - الذهب والعقار المنتج للدخل (35 %): يُعتبر هذا المزيج (20 % عقار منتج للدخل و 15 % ذهب وفضة) هو خط الدفاع الأقوى لحماية القيمة من التضخم وفقدان الثقة بالعملات. إنه يمثل ملاذاً مادياً ملموساً يبعث على الطمأنينة في أوقات الاضطراب الاقتصادي.

3 - الأسهم الدفاعية وصناديق المؤشرات (20 %): يهدف هذا الجزء إلى تحقيق عائد متوسط مستقر من خلال الاستثمار في قطاعات الضروريات (كالاغذية والرعاية الصحية). هذا الاستثمار يركز على حقيقة أن الاحتياجات الإنسانية الأساسية هي المحرك الأقوى للاقتصاد حتى في أوقات الشدة.

4 - العملات الصعبة والتحوط (10 %): يُخصص هذا الجزء كأداة للحماية من تراجع العملة المحلية، خاصة في الاقتصادات النامية. إنه قرار اقتصادي لحماية المدخرات من المخاطر الجيوسياسية وتقلبات سعر الصرف.

5- الاستثمار في الذات والتعليم (10 %): يُعد هذا الاستثمار هو الأكثر أهمية على المدى الطويل، حيث يهدف إلى رفع القيمة السوقية للفرد ومرونته الوظيفية. إنه يمثل بناءً لالثقة والقدرة على الصمود المستقبلي، وهو الأصل الوحيد الذي لا يمكن مصادرتة أو أن يخسر قيمته في السوق.

مثال عملي: كيف يغتنم الحكماء فرص الكساد؟

تاريخياً، كان الكساد والركود الاقتصادي بمثابة فرصة ذهبية للمستثمرين الذين يمتلكون رؤية طويلة الأمد والسيولة الكافية.

قصة ”وول مارت“ (Walmart)

المثال العملي (الجانب الإنساني):

قصة ”سارة“، التي فقدت وظيفتها كمديرة تسويق تقليدية خلال أزمة 2020. بدلاً من الاستسلام للذعر، استغلت سارة السيولة التي ادخرتها للاستثمار في دورات مكثفة في ”التسويق الرقمي وتحليل البيانات“. بعد ستة أشهر، حصلت على وظيفة جديدة بدوام جزئي في مجال النمو الرقمي، براتب أعلى من السابق، لأنها أصبحت تمتلك ”مهارات دفاعية“ مطلوبة بشدة. هذا يثبت أن الاستثمار في الذات (المقترح: 10 %) هو الاستثمار الوحيد الذي لا يمكن للسوق أن يسحبه منك أبداً.

خامساً: الانضباط العاطفي: القوة الخفية للمستثمر

إن أخطر عدو للمستثمر في الأزمات ليس الكساد نفسه، بل الذعر العاطفي. إن بيع الأصول الجيدة بدافع الخوف هو وصفة للخسارة المزدوجة: خسارة القيمة الحالية، وخسارة فرصة التعافي المستقبلية.

المثال العملي (الجانب التاريخي):

يُنسب إلى المستثمر الأسطوري وارن بافيت مقولته الشهيرة: ”كن خائفاً عندما يكون الآخرون طماعين، وكن طماعاً عندما يكون الآخرون خائفين“. خلال فترات الهبوط الحاد، كان بافيت يشتري أسهمًا في شركات قوية (مثل شرائه لأسهم بنك أوف أمريكا خلال أزمة 2011) بينما كان الجميع يبيعون. هذا الانضباط العاطفي ليس مجرد حكمة مالية، بل هو قوة إنسانية تتطلب الهدوء والثقة في دورات الاقتصاد، والقدرة على رؤية ما وراء الضباب الحالي.

خلاصة توزيع المحفظة المالية في زمن الكساد: ترجمة الأرقام إلى استراتيجية إنسانية

تترجم الاستراتيجية المقترحة لإدارة الثروة في زمن الكساد إلى توزيع عملي للمحفظة المالية، يوازن بين الحاجة إلى الأمان والبحث عن فرص النمو المستقبلي. يمكن تلخيص هذا التوزيع في النقاط التالية، مع التركيز على البعد الإنساني

دور التدقيق الداخلي في وظيفة التسويق والمبيعات: شريك ذكي لنمو الأعمال

بقلم - محمد عثمان

مدير تدقيق داخلي

.CPA, CIA, CMA, CRMA, CISA, CRISC, CERM, CFE, PMP, PBA

في سلسلتنا حول «التدقيق الداخلي كشريك استراتيجي»، تناولنا سابقًا كيف يُضيف التدقيق قيمة حقيقية لوظيفة الموارد البشرية. واليوم، ننتقل إلى قلب المحرك التجاري لأي شركة: وظيفة التسويق والمبيعات. الناس ترى التسويق والمبيعات نشاط إبداعي. إعلان جميل. فكرة مختلفة. حملة لافتة. هذا جزء واحد فقط. الجزء الآخر أرقام وميزانيات وموافقات وعقود وخصومات وهدايا وعلاقات مع موردين وجهات خارجية. هنا تحدث الأخطاء. هنا يظهر الهدر. هنا تظهر المخاطر النظامية والسمعة إذا لم توجد رقابة واضحة. دور التدقيق الداخلي في هذا المكان ليس إيقاف الحملات. وليس تعطيل فرق العمل. دوره أن يتأكد من أن كل دينار ضُرف على حملة أو عرض أو رعاية له مبرر مكتوب. وله موافقة. وله نتيجة متوقعة. ويمكن قياسه لاحقًا.

التدقيق الداخلي يساعد الإدارة على رؤية ما لا يظهر في التقارير التسويقية. مثل تكرار صرف مبالغ صغيرة تتراكم. أو اعتماد نفس المورد دون منافسة. أو تقديم خصومات غير موثقة. أو استخدام قواعد بيانات عملاء دون ضوابط. هذه نقاط ضعف يمكن أن تتحول إلى خسارة أو مخالفة.

تطوير المنتج Product Development: من الفكرة إلى السوق... بذكاء

كل منتج ناجح يبدأ بفكرة مبتكرة، لكن الفكرة وحدها لا تكفي. فالتحدي الحقيقي هو: هل هذا المنتج يُلبّي حاجة فعلية لدى العملاء؟ وهل سيشترونه فعلاً؟ بدون تخطيط دقيق، قد تستثمر الشركة آلاف الدنانير في تطوير منتج باهظ، فقط لتكتشف لاحقاً أن السوق لا يحتاجه أو أن المنافسين سبقوها إلى إطلاق شيء مشابه. هنا يدخل التدقيق الداخلي ليس كعائق، بل كشريك استراتيجي في رحلة التطوير. فهو يساعد الفريق على التأكد من أن: قرارات التطوير مبنية على دراسات سوق حقيقية (وليس مجرد حدس)،

الميزانية تحت السيطرة، ولا تُنفق أموال دون مبرر، خطة الإطلاق واضحة ومرنة، وُثراعي توقيت السوق. مثال: شركة ما طوّرت جهازاً ذكياً بتكلفة عالية، لكنها لم تجر دراسة كافية لاحتياجات العملاء. وبعد الإطلاق، اتضح أن 80% منهم لا يستخدمون إحدى الميزات الأساسية في الجهاز—وهي الميزة التي شكّلت جزءاً كبيراً من التكلفة! لو تم مراجعة الخطة مبكراً من قبل فريق التدقيق الداخلي، لكان من الممكن تجنب هذا الهدر، وتوجيه الموارد نحو ما يهم العميل فعلاً. باختصار، التدقيق الداخلي لا يُعيق الابتكار، بل يوجّهه ليحقق نتائج فعلية فيقلل الهدر، ويحمي الاستثمار، ويزيد فرص نجاح المنتج في السوق.

بحوث السوق Market Research: لا تُنفق آلاف الدنانير قبل أن تعرف ماذا تريد

البحث التسويقي هو أداة حيوية لأي شركة تسعى لفهم عملائها واتخاذ قرارات ذكية. لكنه قد يتحول من استثمار إلى هدر إذا لم يُدار بعناية. من أبرز المخاطر: الاعتماد على بيانات قديمة، أو معلومات غير دقيقة، أو التعاقد مع جهة بحث لا تفهم خصوصية السوق الكويتي—فَتُنفق ميزانية كبيرة على نتائج لا تُجدي نفعا.

هنا يلعب التدقيق الداخلي دوراً عملياً: فهو لا يمنعك من إجراء بحث السوق، بل يتأكد من أن: الجهة التي تُجري البحث مؤهلة وذات خبرة في السوق المحلي، الأسئلة المطروحة تخدم أهدافك الفعلية (مثل تطوير منتج أو إطلاق حملة)،

الإنفاق مبرر، والنتائج قابلة للتطبيق على أرض الواقع. مثال: شركة ما دفعت مبلغاً كبيراً لجهة بحث أجنبية، لكن التقرير الذي تلقتّه كان عامّاً جداً ولا يعكس سلوك المستهلك في الكويت. لو تم استشارة فريق التدقيق الداخلي مسبقاً، لاقترح إجراء اختبار أولي على عينة محلية بتكلفة أقل—ليتأكد من جدوى البحث قبل الالتزام بمبلغ كبير.

الخلاصة؟ التدقيق الداخلي لا يوقف الإنفاق... بل يضمن أن كل دينار يُنفق يُجيب على سؤال مهم، ويقود إلى قرار أفضل.

إلإعلان والترويج -Promotion and Advertis-ing: الإنفاق الذكي أهم من الإنفاق الكبير

الإعلانات قد تبدو وسيلة سهلة لجذب العملاء، لكنها غالباً ما تكون مكلفة—والأهم من ذلك: ليست كل حملة إعلانية تُحقق عائداً. قد تُنفق آلاف الدنانير دون أن ترى أثراً على المبيعات، خاصة إذا لم تُوجّه الرسالة إلى الجمهور الصحيح أو لم تُدار النفقات بدقة. من أبرز المخاطر:

اختيار وسيلة إعلانية (مثل قناة تلفزيونية أو منصة رقمية) لا يستخدمها جمهور المستهدف فعلياً، دفع فواتير مكررة أو غير موثقة لوكالة إعلانات، إطلاق حملات دون تحديد أهداف واضحة أو وسيلة لقياس نتائجها. هنا يتدخل التدقيق الداخلي ليس ليقول «لا للإعلان»، بل ليضمن أن كل دينار يُنفق يُحقق هدفاً ملموساً. فهو يتحقق من أن:

الحملة معتمدة رسمياً ومتوافقة مع خطة التسويق، جميع المصاريف موثقة وتدفع مقابل خدمات فعلية، أداء الحملة يُقاس بعد التنفيذ (مثل عدد العملاء الجدد أو الزيادة في المبيعات). مثال: أطلقت شركة ما حملة إعلانية باهظة على قناة تلفزيونية، لكن المبيعات لم ترتفع. عند المراجعة، اتضح أن جمهور القناة لا يتطابق مع شريحة عملاء الشركة. لو تم تحليل هذه المعلومة مسبقاً—وهو ما يفعله التدقيق الداخلي عادة—لتم توجيه الميزانية إلى وسيلة أكثر فاعلية، مثل منصات التواصل الاجتماعي أو الإعلانات المحلية.

الخلاصة؟ التدقيق الداخلي لا يُضعف فعالية الإعلان، بل يضمن أن الميزانية الترويجية تُنفق على القنوات التي يتفاعل معها الجمهور المستهدف فعلياً—وليس على جهود لا تصل إلى من نريد.

التسعير والخصومات Pricing and Discount Policies: التوازن بين الجاذبية والربح

قد تظن أن التسعير يبدأ وينتهي بوضع سعر أعلى من التكلفة، لكن الحقيقة أنه قرار استراتيجي حساس. فسر المنتج يؤثر على جاذبيته للعملاء، والقدرة على المنافسة، و الأرباح الصافية في نهاية الفترة المالية. المشكلة تظهر عندما تُمنح خصومات دون ضوابط—مثل أن يمنح موظف مبيعات خصماً كبيراً لعميل «مهم» دون موافقة رسمية، أو تُطَبّق أسعار خاطئة في الفواتير بسبب غياب الرقابة. النتيجة؟ أرباح تتبخر، أو نزاعات مع عملاء بسبب فروقات غير مبررة.

هنا يلعب التدقيق الداخلي دوراً وقائياً وعملياً: يراجع سياسات التسعير لضمان وضوحها وملاءمتها للسوق، يتأكد من أن كل خصم يُمنح مُصرّح به وموثّق، يتحقق من تطابق الأسعار المطبّقة في الفواتير مع السياسة المعتمدة. مثال: في إحدى الشركات، منح موظف مبيعات خصماً غير مصرّح به لعميل كبير، ظناً منه أنه «يُرضي العميل». التدقيق الداخلي لا يوقف الخصم، بل يضمن أن كل دينار يُنفق يُحقق هدفًا واضحًا، ويحمي الأرباح من خلال مراقبة الخصومات وتوثيقها.

النتيجة؟ خسارة بلغت آلاف الدنانير في ربع واحد فقط. التدقيق الداخلي كشف هذه الثغرة، واقترح فصل صلاحيات الموافقة—أي أن من يُعدّ العرض لا يُصرّح بالخصم، ومن يُصرّح لا يُنفذه—لضمان الشفافية ومنع التكرار. الخلاصة؟ التدقيق الداخلي لا يمنعك من منح خصومات... بل يضمن أن كل خصم يُمنح بوعي، ويُسجّل بشفافية، ولا يُهدّد ربحيت...

ما بعد البيع After sales support : ليست تكلفة... بل استثمار في ولاء العميل

كثير من الشركات تنظر إلى خدمات ما بعد البيع مثل الضمان، الصيانة، وقطع الغيار—على أنها نفقات إضافية. لكن الحقيقة أنها من أقوى الفرص لتحويل عميل عادي إلى عميل دائم يثق بعلمتك ويعود إليك مراراً. لكن دون إدارة جيدة، قد تتحول هذه الفرصة إلى خسارة: تقديم خدمات ضمان دون تسجيل أو توثيق، فيصعب تتبع التكاليف أو اكتشاف الأنماط غير الطبيعية، فقدان قطع غيار باهظة من المخزن بسبب ضعف الرقابة، تجاهل شكاوى العملاء أو تأخير حلها، مما يُضعف سمعة الشركة حتى لو كان المنتج جيداً.

هنا يُضيف التدقيق الداخلي قيمة فعلية: يراقب تكاليف خدمات ما بعد البيع لضمان كفاءتها، يتأكد من أن كل خدمة تُقدّم موثقة (من يطلبها؟ ما سببها؟ كم تكلفتها؟)، يتحقق من أن شكاوى العملاء لا تُهمَل، بل تُتابع وتُحلّ في وقتها. مثال: شركة ما لاحظت ارتفاعاً في طلبات الضمان، لكنها لم تحلل الأسباب. بعد أشهر، اكتشفت أن هناك عيباً تصنيعياً أثر على آلاف الوحدات—ما كلفها مبالغ طائلة في الإصلاحات وتعويضات العملاء. لو كان فريق التدقيق الداخلي راجع بيانات الضمان مبكراً، لكان اكتشف النمط غير الطبيعي، وأبلغ الإدارة قبل تفاقم المشكلة، مما كان سيقلل الخسائر ويحمي سمعة العلامة.

الخلاصة؟ التدقيق الداخلي لا يتدخل بعد فوات الأوان... بل يساعد على رؤية المشكلة قبل أن تصبح أزمة، ويحوّل خدمات ما بعد البيع من بند مصاريف إلى جسر للثقة والولاء. الخلاصة النهائية: التدقيق ليس عائقاً... بل جسر للثقة والكفاءة

في بيئة تنافسية مثل الكويت، حيث تزداد متطلبات العملاء وتشدّد الجهات الرقابية، لم يعد التدقيق الداخلي «وظيفة رقابية تقليدية». بل هو شريك استراتيجي يضمن أن وظيفة التسويق والمبيعات تعمل بكفاءة، شفافية، وامتثال.

الهدف ليس منع الإبداع، بل توجيهه. ليس اكتشاف الأخطاء فقط، بل بناء أنظمة تمنع حدوثها من الأساس. وفي عالم يُقاس فيه النجاح بالعائد على الاستثمار، فإن التدقيق الداخلي يضمن أن كل دينار يُنفق في التسويق والمبيعات يعود بقيمة حقيقية — للشركة، وللعلماء، وللاقتصاد الوطني. المقال جزء من سلسلة «التدقيق الداخلي كشريك استراتيجي»، التي تستعرض دور التدقيق عبر الوظائف الأساسية في المؤسسة، بغض النظر عن القطاع.

تقرير الاقتصادي الأسبوعي



تثبيت «المركزي» سعر الفائدة إجراء صحيح يدعم توطين الدينار الكويتي

22.6 مليار دينار قيمة تداولات
بورصة الكويت في 10 أشهر

سيولة أكتوبر بلغت 3.267 مليار
دينار بارتفاع 43.5 %

معدل قيمة التداول اليومي
148.5 مليون دينار بنمو 36.9 %

نصف الشركات المدرجة لم تحصل
سوى على 7.7 % من جملة السيولة

أسعار الفائدة

قال تقرير «الشال» الأسبوعي لقد جاء قرار بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي متوافقاً مع معظم التوقعات بخفض سعر الفائدة الأساس على الدولار الأمريكي بربع النقطة المئوية ليصبح 3.75 % - 4.00 %، ما يعني أن جرعة السياسة فيه كانت خفيفة، إذ لا تزال رغبة الرئيس الأمريكي

ترمب هي خفض أكبر ومتسارع. وخفض الأربعاء الفئات هو الخفض الخامس من أعلى مستوى لسعر الفائدة عندما بلغ 5.25 % - 5.50 % حتى تاريخ 17 سبتمبر 2024، ولا يزال من المتوقع صدور قرار خفض آخر بالمستوى نفسه قبل نهاية العام الجاري. وأعلن الرئيس ترمب نيته تسمية رئيس جديد للفيدرالي

الأمريكي مع نهاية العام الجاري ليحل مكان رئيس الفيدرالي الحالي جيروم باول، الذي تنتهي ولايته في شهر مايو 2026. وقد تكون تسمية البديل مؤشراً على مستوى الاستقلالية المحتمل لبنك الاحتياط الفيدرالي. وظلت المؤشرات المؤثرة في قرار تخفيض سعر الفائدة متناقضة، فبينما لا زال معدل التضخم عند 3.00 % أي أعلى بنقطة مئوية كاملة من



مؤشرات أداء اقتصادات «الخليج» لا تحتاج إلى أسعار فائدة مرتفعة

مخاض الرسوم الجمركية توهي بترجيح استمرار الضغوط التضخمية

الأولى من العام الجاري نحو 44.5%، وإذا ما قورن توزيع السيولة بين السوقين الأول والرئيسي، نرى ارتفاعاً في نصيب السوق الرئيسي من إجمالي السيولة لما مضى من عام 2025 مقارنة بتوزيعها للفترة ذاتها من عام 2024، حينها كان نصيب السوق الأول 68.7% تاركاً نحو 31.3% لسيولة السوق الرئيسي.

العمالة - ب: العمالة المنزلية أو القطاع العائلي - الربع الثاني 2025

تبلغ نسبة العمالة المنزلية من إجمالي العمالة الوافدة في الكويت نحو 25.4%، حيث بلغ عددها كما في نهاية الربع الثاني 2025 وفق جداول الإدارة المركزية للإحصاء نحو 757.1 ألف عامل وبنخفاض بنحو 3.7% (786.3 ألف عامل في نهاية الربع الثاني 2024). وتلك العمالة المنزلية موزعة ما بين الإناث البالغ عددهن نحو 423.8 ألف عاملة، والذكور البالغ عددهم نحو 333.3 ألف عامل. تنصدر الفلبين عمالة الإناث بنحو 130.8 ألف عاملة (164.2 ألف عاملة في نهاية الربع الثاني 2024)، بينما يتصدر عمالة الذكور القادمين من الهند بنحو 213.7 ألف عامل (245.3 ألف عامل في نهاية الربع الثاني 2024)، ولم تذكر الإدارة مبرراً لهذا التفاوت الكبير في الأرقام ما بين السنتين. وتتصدر الهند أرقام العمالة المنزلية من الجنسين بنسبة 41.5% من إجمالي العمالة المنزلية، تليها سريلانكا بنسبة 17.8% من الإجمالي. وبشكل عام، تستحوذ أربع جنسيات هي الهند، سريلانكا، الفلبين وبنغلاديش على نحو 88.4% من إجمالي عدد العمالة المنزلية من أصل 10 جنسيات، بينما تحتل الجنسيات الست الأخرى لأغلاها 7.7% للنيبال وأدناها 0.2% للسودان. وضمن الدول العشر المصدرة للعمالة المنزلية 4 دول أفريقية، تنصدرها بنين بنصيب 1.5% من جملة تلك العمالة، ثم أثيوبيا بنحو 0.7%، مالي بنحو 0.4% والسودان بنحو 0.2% كما ذكرنا.

ولو قمنا بدمج أرقام العمالة المنزلية بفئات العمالة الوافدة الأخرى وفقاً لجنسياتها، سوف يبلغ عدد العمالة الإجمالي من الجنسية الهندية نحو 892.5 ألف عامل (883 ألف عامل في نهاية الربع الثاني 2024)، ما يعني ارتفاع العدد الإجمالي لعمالتها رغم الهبوط الكبير في عدد عمالتها المنزلية. وبلغت نسبتها 29.9% من جملة العمالة شاملاً العمالة الكويتية، ونحو 35.2% من جملة العمالة الوافدة، أي تحتل الصدارة في الحاليتين. تليها في الترتيب الثاني العمالة من الجنسية المصرية، وبإجمالي عمالة بنحو 470.3 ألف عامل (475.2 ألف عامل في نهاية الربع الثاني 2024)، وبنسبة 15.7% من إجمالي العمالة ونحو 18.5% من إجمالي العمالة الوافدة. يليهما في الترتيب الثالث العمالة الكويتية بنحو 448.9 ألف عامل (451.6 ألف عامل في نهاية الربع الثاني 2024) وبنسبة 15.0% من إجمالي العمالة، وقد ترتفع تلك النسبة لو كانت أرقامها في الجداول تشمل العسكريين. وبلغت جملة العمالة الكويتية كما في نهاية النصف الأول 2025 نحو 491 ألف عامل وفقاً لبيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية، وهو رقم مختلف عن أرقام الإدارة المركزية للإحصاء، ولا نملك تفسيراً للاختلاف بين الرقمين ما لم يشمل الأعلى عمالة العسكريين والمتعطلين عن العمل. وتأتي بنغلاديش في المرتبة الرابعة بإجمالي عمالة بحدود 281.8 ألف عامل (267.6 ألف عامل في نهاية الربع الثاني 2024) وبنسبة 9.4% من إجمالي العمالة، وبنحو 11.1% من إجمالي العمالة الوافدة. وتأتي الفلبين في المرتبة الخامسة بإجمالي عمالة بحدود 193.5 ألف عامل (227.8 ألف عامل في نهاية الربع الثاني 2024)، أو ما نسبته 6.5% من إجمالي العمالة ونحو 7.6% من إجمالي العمالة الوافدة.



أضعاف مساهمتها في القيمة السوقية. ومن ضمن تلك الشركات الـ12، حظيت شركتان بتبلغ قيمتهما السوقية نحو 0.4% من إجمالي القيمة السوقية للشركات المدرجة على نحو 11.6% من إجمالي سيولة البورصة حتى نهاية أكتوبر 2025. ذلك يعني أن نشاط السيولة الكبير لازال يحرم نحو نصف الشركات المدرجة منها، وعلى النقيض يميل بقوة إلى شركات قيمتها السوقية ضئيلة. أما توزيع السيولة على السوقين خلال شهر أكتوبر 2025، فكان كالتالي:

السوق الأول (33 شركة)

حظي السوق الأول بنحو 1.580 مليار دينار كويتي أو ما نسبته 48.4% من سيولة البورصة في شهر أكتوبر، وضمنه حظيت نحو نصف شركاته على 83.7% من سيولته ونحو 40.5% من كامل سيولة البورصة، بينما حظي النصف الآخر على ما تبقى أو نحو 16.3% من سيولته. وحظيت شركتان على نحو 28.8% من سيولته، نحو 16.5% لمجموعة جي أف اتش المالية ونحو 12.3% لبيتك. وبلغ نصيب تداولات السوق الأول من إجمالي قيمة تداولات البورصة خلال الشهور العشرة الأولى من العام الجاري نحو 55.5%.

السوق الرئيسي (107 شركات)

وحظي السوق الرئيسي بنحو 1.687 مليار دينار كويتي أو نحو 51.6% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20% من شركاته على 67.3% من سيولته، بينما اكتفت 80% من شركاته بنحو 32.7% من سيولته ما يعني أن مستوى تركيز السيولة فيه أيضاً عالٍ. وبلغ نصيب تداولات السوق الرئيسي من إجمالي قيمة تداولات البورصة خلال الشهور العشرة

المستوى المستهدف للسياسة النقدية، ولا زال مخاض حرب الرسوم الجمركية والاضطرابات الجيوسياسية توهي بترجيح استمرار الضغوط التضخمية، تشير أرقام سوق العمل إلى استمرار ضعفه ما يعني ضرورة الالتفات إلى تحفيز النمو الاقتصادي.

وكما ذكرنا في فقرات سابقة، بأن مؤشرات أداء اقتصادات إقليم الخليج لا تحتاج إلى أسعار فائدة مرتفعة، رغم ذلك يبقى هدف توطین عملاتها يحتم تبعية مستوى أسعار الفائدة لديها لتلك المقررة على الدولار الأمريكي، وقرار خفضها يعتبر أمر جيد، إن بسبب دعم معدلات نمو اقتصاداتها، أو بتخفيف العبء على المقترضين لديها. وأعلنت البنوك الخليجية المركزية الخمسة خفضاً مماثلاً لأسعار الفائدة لديها، ويكاد من شبه المؤكد قيامها بتكرار الخفض لو حدث وخفض الفيدرالي سعر الفائدة الأساس على الدولار الأمريكي قبل نهاية العام الجاري.

وخالف بنك الكويت المركزي قرار الفيدرالي الأمريكي وبنوك الخليج المركزية الخمسة وأبقى على سعر الخصم على الدينار الكويتي ثابتاً عند 3.75% وبذلك يردم آخر فجوة مع الفائدة على الدولار الأمريكي، ونعتقد أنه إجراء صحيح يدعم توطین الدينار الكويتي. وكان بنك الكويت المركزي قد خالف أكثر من مرة قرار الفيدرالي الأمريكي برفع سعر الفائدة، ليترك فجوة لصالح فائدة الدولار الأمريكي مقابل سعر الخصم على الدينار الكويتي لأول مرة في تاريخه، وامتدت تلك الفجوة على مدى 3 سنوات (منذ سبتمبر 2022)، ويبدو أن قرار ردمها قد حان.

أداء بورصة الكويت - أكتوبر 2025

كان أداء شهر أكتوبر 2025 أكثر نشاطاً مقارنة بأداء شهر سبتمبر 2025، إذ ارتفع معدل قيمة التداول اليومي مع ارتفاع لجميع مؤشرات الأسعار. حيث ارتفع مؤشر السوق الأول بنحو 2.1%، مؤشر السوق الرئيسي بنحو 5.5% ومؤشر السوق العام (وهو حصيلة أداء السوقين) بنحو 2.7%، وكذلك ارتفع مؤشر السوق الرئيسي 50 بنحو 4.1%. ومع إقفال شهر أكتوبر، تجاوز المؤشر العام لبورصة الكويت حاجز الـ9,000 نقطة للمرة الأولى في تاريخه، ببلوغه نحو 9,031.9 نقطة.

وارتفعت سيولة البورصة المطلقة في أكتوبر مقارنة بـسيولة سبتمبر، حيث بلغت نحو 3.267 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 2.277 مليار دينار كويتي، أي بنسبة ارتفاع بنحو 43.5%. وبلغ معدل قيمة التداول اليومي لشهر أكتوبر نحو 148.5 مليون دينار كويتي، أي مرتفعاً بنحو 36.9% عن مستوى معدل تلك القيمة لشهر سبتمبر البالغ نحو 108.5 مليون دينار كويتي. وبلغ سيولة البورصة في الشهور العشرة الأولى من العام الجاري (أي في 203 يوم عمل) نحو 22.622 مليار دينار كويتي، وبذلك بلغ معدل قيمة التداول اليومي للفترة نحو 111.4 مليون دينار كويتي، مرتفعاً بنحو 92.6% مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي للفترة ذاتها من عام 2024 البالغ نحو 57.9 مليون دينار كويتي، ومرتفعاً أيضاً بنحو 86.3% إذا ما قورن بمستوى ذلك المعدل لكامل عام 2024 البالغ نحو 59.8 مليون دينار كويتي.

وتشير توجهات السيولة منذ بداية العام إلى أن نصف الشركات المدرجة لم تحصل سوى على 7.7% فقط من جملة السيولة، ضمنها حظيت 50 شركة أو نحو 35.7% من عدد الشركات المدرجة على نحو 3.0% فقط من تلك السيولة، وشركة واحدة من دون أي تداول. أما الشركات الصغيرة نسبياً والسائلة، فقد حظيت 12 شركة، بتبلغ قيمتها السوقية نحو 2.6% من إجمالي قيمة الشركات المدرجة على نحو 25.4% أو نحو ربع سيولة البورصة ونحو 10

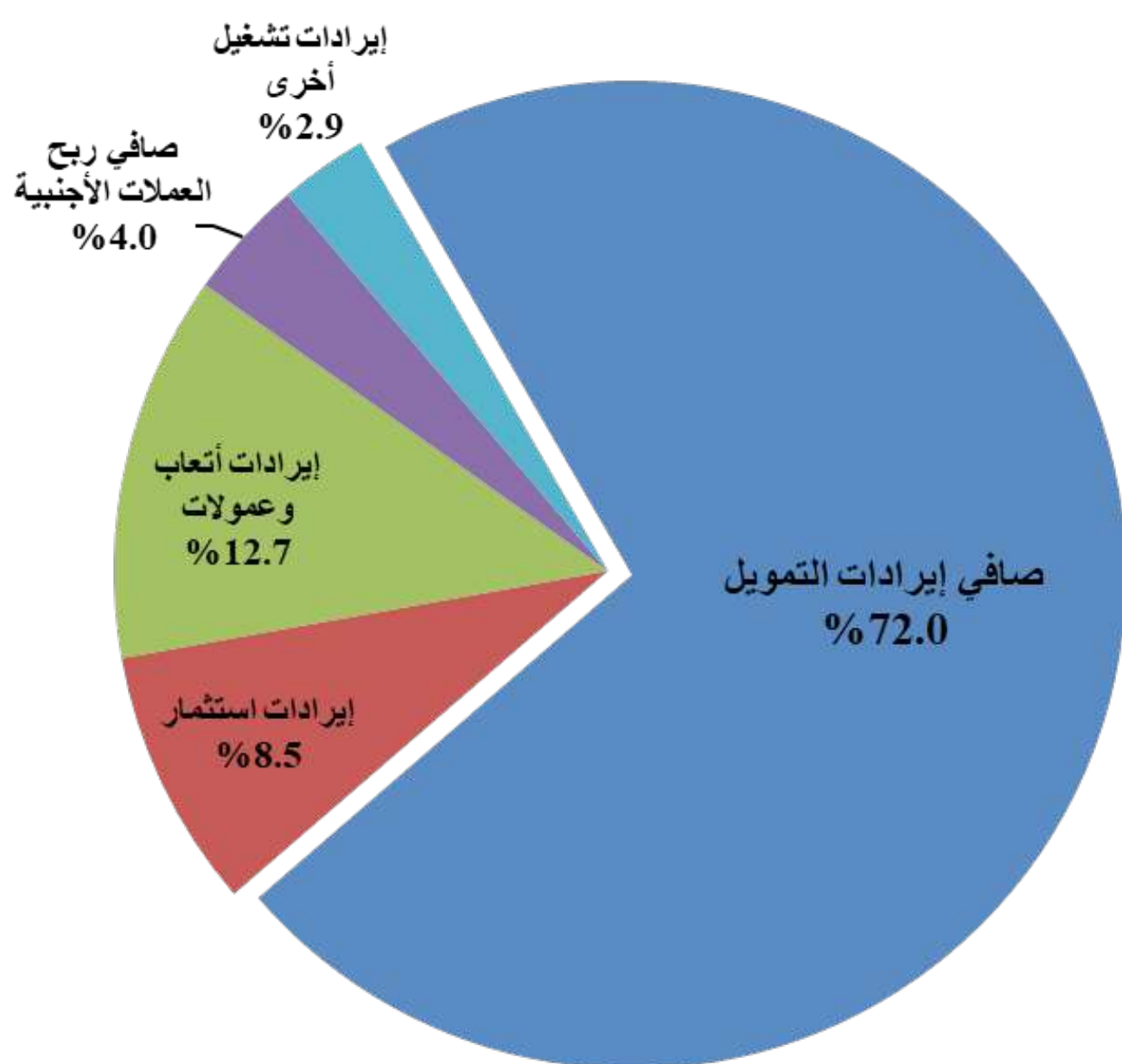


نتائج بيت التمويل الكويتي - 30 سبتمبر 2025

أعلن بيت التمويل الكويتي نتائج أعماله للشهور التسعة الأولى من العام الحالي، والتي تشير إلى أن صافي أرباح البنك (بعد خصم الضرائب) بلغ نحو 564 مليون دينار كويتي، بارتفاع بلغ نحو 53.6 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 10.5 %، مقارنة مع نحو 510.4 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2024. وبلغ صافي الربح الخاص بمساهميته نحو 492.7 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 482.9 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من العام السابق، أي بارتفاع بلغ نحو 9.8 مليون دينار كويتي أو بنسبة 2.0 %. ويعزى هذا الارتفاع في إجمالي الأرباح الصافية، إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية. وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 119.1 مليون دينار كويتي أو بنحو 10.0 %، وصولاً إلى نحو 1.312 مليار دينار كويتي مقارنة بما قيمته 1.193 مليار دينار كويتي للفترة نفسها من العام السابق. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات التمويل بنحو 109.2 مليون دينار كويتي أو بنسبة 13.1 %، ليصل إلى 944.3 مليون دينار كويتي مقابل نحو 835.1 مليون دينار كويتي. وارتفع أيضاً، بند إيرادات استثمار بنحو 42.2 مليون دينار كويتي أو بنسبة 34.1 %، وصولاً إلى نحو 166 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 123.7 مليون دينار كويتي. بينما انخفض بند صافي ربح العملات الأجنبية 64.9 مليون دينار كويتي أو بنحو 55.6 - %، ليصل إلى نحو 51.8 مليون دينار كويتي مقارنة مع 116.7 مليون دينار كويتي.

من جهة أخرى، ارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بقيمة 23 مليون دينار كويتي أو بنسبة 5.2 %، وصولاً إلى نحو 461.5 مليون دينار كويتي مقابل نحو 438.5 مليون دينار كويتي، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 35.2 % بعد أن كانت نحو 36.8 % خلال الفترة ذاتها من عام 2024. وارتفعت جملة المخصصات بنحو 30.6 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 489.7 %، وصولاً إلى نحو 36.8 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 6.2 مليون دينار كويتي. وبلغ هامش صافي الربح نحو 43.0 % مقارنة

إجمالي الإيرادات التشغيلية - 30 سبتمبر 2025



كويتي في نهاية عام 2024. وارتفع بنحو 4.493 مليار دينار كويتي أو بنسبة 12.4 %، مقارنة مع نحو 36.259 مليار دينار كويتي للفترة المماثلة من العام الفائت. وارتفع بند مدينو

بنحو 42.8 % للفترة نفسها من العام السابق. وارتفع إجمالي موجودات البنك بنحو 4.049 مليار دينار كويتي وبنسبة 11.0 %، ليصل إلى نحو 40.752 مليار دينار كويتي مقابل نحو 36.703 مليار دينار

أرقام سوق العمل تؤثر إلى ضرورة الالتفات لتحفيز النمو الاقتصادي

البيان	30/09/2025	30/09/2024	التغير	
	(ألف دينار كويتي)	(ألف دينار كويتي)	القيمة	%
مجموع الموجودات	40,752,398	36,259,337	4,493,061	12.4 %
مجموع المطلوبات	34,319,010	30,007,720	4,311,290	14.4 %
إجمالي حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك	5,603,853	5,371,482	232,371	4.3 %
مجموع الإيرادات التشغيلية	1,311,691	1,192,581	119,110	10.0 %
مجموع المصروفات التشغيلية	461,491	438,537	22,954	5.2 %
المخصصات	36,818	6,244	30,574	489.7 %
الضرائب	146,353	119,554	26,799	22.4 %
صافي الربح	492,686	482,929	9,757	2.0 %
المؤشرات				
**العائد على معدل الموجودات	1.7 %	1.7 %		
** العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	11.8 %	12.0 %		
**العائد على رأس المال	36.9 %	40.4 %		
ربحية السهم الأساسية والمخفضة بمساهمي البنك (فلس)	27.98	27.43	0.55	2.0 %
إفقال سعر السهم (فلس)	795	716	79	11.0 %
*مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	21.3	19.6		
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	2.6	2.3		

* المؤشرات المالية المنتهية في نهاية سبتمبر 2025 على أساس سنوي.
** تم حساب المعدل على أساس متوسط البيانات المالية في نهاية ديسمبر 2024 ونهاية سبتمبر 2025.

ربحية السهم الواحد (P/E) نحو 21.3 ضعف مقارنة بنحو 19.6 ضعف، نتيجة ارتفاع ربحية السهم (EPS) بنسبة 2.0 % مقابل ارتفاع أكبر لسعر السهم ونسبة 11.0 % مقارنة بمستواهما في 30 سبتمبر 2024، وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 2.6 ضعف مقارنة بنحو 2.3 ضعف.

العائد على معدل حقوق المساهمين (ROE) ليصل إلى نحو 11.8 % مقارنة بنحو 12.0 %. وتراجع مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) ليصل إلى نحو 36.9 % بعد أن كان عند 40.4 %. في حين ارتفعت ربحية السهم الخاصة بمساهمي البنك (EPS) إلى نحو 27.98 فلس مقارنة بنحو 27.43 فلس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر /

تمويل بنحو 2.151 مليار دينار كويتي أو ما نسبته 11.3 %، ليلبلغ نحو 21.221 مليار دينار كويتي (52.1 % من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 19.070 مليار دينار كويتي (52.0 % من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2024، في حين حقق ارتفاعاً بنحو 2.085 مليار دينار كويتي أي نحو 10.9 %، حين بلغ نحو 19.136 مليار دينار كويتي (52.8 % من إجمالي الموجودات) عند المقارنة مع الفترة ذاتها من العام السابق. وبلغت نسبة مدينو تمويل إلى حسابات المودعين نحو 78.1 % مقارنة بنحو 77.3 %. وارتفع بند المستحق إلى البنوك بنحو 708.9 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 31.8 %، وصولاً إلى نحو 2.936 مليار دينار كويتي (7.2 % من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 2.227 مليار دينار كويتي (6.1 % من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2024، وارتفع بنحو 775.4 مليون دينار كويتي أي بنسبة 35.9 %، مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق حين بلغ نحو 2.161 مليار دينار كويتي (6.0 % من إجمالي الموجودات).

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 4.033 مليار دينار كويتي ونسبته 13.3 %، لتصل إلى 34.319 مليار دينار كويتي بعد أن كانت 30.285 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2024. وارتفعت بنحو 4.311 مليار دينار كويتي أو بنحو 14.4 %، حيث بلغت نحو 30.008 مليار دينار كويتي للفترة المماثلة لعام 2024. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 84.2 % مقارنة بنحو 82.8 %.

وتشير نتائج تحليل مؤشرات الربحية المحسوبة على أساس سنوي إلى تسجيل البنك أداءً مختلطاً. إذ بلغ مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA) نحو 1.7 % في نهاية الفترتين. بينما انخفض بشكل طفيف مؤشر



الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي مختلطاً، حيث انخفض مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، بينما ارتفعت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 755.5 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 7.2 نقطة ونسبته 1.0 % عن إقبال الأسبوع الماضي، وظل مرتفعاً بنحو 119.3 نقطة أي ما يعادل 18.8 % عن إقبال نهاية عام 2024.

وتوضح الجداول التالية التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت:

البيان	الأسبوع الثالث والأربعون	الأسبوع الثاني والأربعون	التغير
عدد أيام التداول	30/10/2025	23/10/2025	%
مؤشر الشال (قيم 29 شركة)	755.5	748.3	1.0%
مؤشر السوق العام	9,031.9	8,923.0	1.2%
قيمة الأسهم المتداولة (د.ك)	695,703,833	744,768,256	-6.6%
المعدل اليومي (د.ك)	139,140,767	148,953,651	-6.6%
كمية الأسهم المتداولة (أسهم)	2,657,584,371	3,280,306,780	-19.0%
المعدل اليومي (أسهم)	531,516,874	656,061,356	-19.0%
عدد الصفقات	154,044	172,154	-10.5%
المعدل اليومي لعدد الصفقات	30,809	34,431	-10.5%

البيان	قيمة التداول	نسبة من إجمالي الشركات
بيت التمويل الكويتي	72,705,969	10.5%
مجموعة جي اف اتش المالية (ش.م.ب)	64,599,703	9.3%
بنك وربة	25,846,174	3.7%
شركة أسيكو للصناعات	25,438,857	3.7%
شركة الاستشارات المالية الدولية	24,974,675	3.6%
الإجمالي	213,565,379	30.7%
البيان	قيمة التداول	نسبة من إجمالي القطاعات
قطاع الخدمات المالية	251,744,862	36.2%
قطاع البنوك	168,514,124	24.2%
قطاع العقار	108,766,091	15.6%
قطاع الصناعة	89,869,712	12.9%
قطاع الخدمات الاستهلاكية	30,835,655	4.4%

الأسبوع الثالث والأربعون	الأسبوع الثاني والأربعون	
30/10/2025	23/10/2025	
عدد شركات ارتفعت اسعارها (شركة)	18	16
عدد شركات انخفضت اسعارها (شركة)	8	12
عدد شركات لم تتغير أسعارها (شركة)	3	1
إجمالي الشركات حسب مؤشر الشال	29	29



جدول مؤشر الشال لعدد 29 شركة مدرجة في بورصة الكويت

اسم الشركة		يوم الخميس	يوم الخميس	الفرق	إقفال	الفرق
		30/10/2025	23/10/2025	%	2024	%
1	بنك الكويت الوطني	934.9	934.9	0.0	756.6	23.6
2	بنك الخليج	346.7	346.7	0.0	306.7	13.0
3	البنك التجاري الكويتي	777.6	718.6	8.2	665.7	16.8
4	البنك الأهلي الكويتي	239.8	239.0	0.3	206.9	15.9
5	بنك الكويت الدولي	338.5	337.2	0.4	232.0	45.9
6	بنك برقان	389.9	384.8	1.3	261.4	49.2
7	بيت التمويل الكويتي	4,358.0	4,296.3	1.4	3,727.9	16.9
	قطاع البنوك	953.5	944.6	0.9	791.4	20.5
8	شركة التسهيلات التجارية	191.3	192.0	(0.4)	176.1	8.6
9	شركة الاستشارات المالية الدولية	1,870.4	1,862.8	0.4	1,283.6	45.7
10	شركة الاستثمارات الوطنية	427.8	390.1	9.7	319.6	33.9
11	شركة مشاريع الكويت القابضة	304.4	307.9	(1.1)	328.6	(7.4)
12	شركة الساحل للتنمية والاستثمار	110.4	108.8	1.5	99.1	11.4
	قطاع الاستثمار	368.7	362.2	1.8	302.2	22.0
13	شركة الكويت للتأمين	127.0	122.4	3.8	130.1	(2.4)
14	مجموعة الخليج للتأمين	741.0	780.9	(5.1)	980.4	(24.4)
15	الشركة الأهلية للتأمين	364.7	354.5	2.9	370.5	(1.6)
16	شركة وربة للتأمين	227.0	227.0	0.0	206.8	9.8
	قطاع التأمين	298.0	300.0	(0.7)	340.7	(12.5)
17	شركة عقارات الكويت	929.9	912.4	1.9	528.5	76.0
18	شركة العقارات المتحدة	582.0	564.8	3.0	280.0	107.9
19	الشركة الوطنية العقارية	315.7	327.0	(3.5)	300.7	5.0
20	شركة الصالحية العقارية	1,958.5	1,916.5	2.2	1,776.2	10.3
	القطاع العقاري	529.0	521.7	1.4	354.6	49.2
21	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	460.8	454.4	1.4	374.0	23.2
22	شركة أسمنت الكويت	533.7	530.6	0.6	342.2	56.0
23	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	899.3	854.5	5.2	719.4	25.0
	القطاع الصناعي	435.6	424.9	2.5	342.2	27.3
24	شركة السينما الكويتية الوطنية	747.6	775.2	(3.6)	728.2	2.7
25	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	1,176.5	1,215.4	(3.2)	1,924.4	(38.9)
26	شركة الاتصالات المتنقلة	918.9	903.2	1.7	725.3	26.7
27	شركة سنرجي القابضة	127.3	137.0	(7.1)	58.5	117.6
	قطاع الخدمات	824.6	825.6	(0.1)	839.7	(1.8)
28	شركة نقل وتجارة المواشي	106.7	105.8	0.9	89.2	19.6
	قطاع الأغذية	440.6	440.4	0.0	436.4	1.0
29	شركة أم القيوين للاستثمارات العامة	1,022.7	1,044.8	(2.1)	622.5	64.3
	الشركات غير الكويتية	197.7	198.9	(0.6)	177.4	11.4
	مؤشر الشال	755.5	748.3	1.0	636.2	18.8

مؤشر الشال هو عبارة عن مؤشر قيمة، يعتمد على القيمة السوقية المرجحة بنسبة 100% وفقاً لصيغ مؤسسة التمويل الدولية، والقيمة الأساسية للمؤشر هي 100 (كما في 1 أغسطس 1990).

بيت التمويل الكويتي يشترك في مؤتمر «سوق المال الكويتي 2025»

الرئيس: دور ريادي للبنك في دعم المبادرات التي تعزز كفاءة واستدامة القطاع المالي



خالد الرخيص يتحدث خلال الحلقة النقاشية

الريادي في دعم المبادرات التي تعزز كفاءة واستدامة القطاع المالي في الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي، وتسهم في نمو وتكامل أسواق المال بما يخدم التنمية الشاملة في المنطقة.

الجدير بالذكر أن مؤتمر «سوق المال الكويتي 2025» يُعد منصة رائدة لاستكشاف التطورات في أسواق رأس المال، مع التركيز على أسواق الدين والأسهم، ويجمع نخبة من الخبراء لتبادل الرؤى حول أفضل الممارسات والاستراتيجيات العالمية، ويشكل مركزاً رئيسياً للتواصل بين الجهات المؤثرة في السوق المالي الكويتي.

وأكد أن بيت التمويل الكويتي يتمتع بمزايا تنافسية تشمل الحصة السوقية، وحجم وعدد الصفقات، والخدمات الاستشارية، والقدرة على الهيكلة الفعالة، إلى جانب الابتكار في التسعير، وأداء السوق بعد الاكتتابات، وسمعة المؤسسة المتميزة في السوق.

وشدد على أهمية التواصل مع المستثمرين والعملاء، وإطلاعهم على خطط الإصدارات، بما يعزز الشفافية ويوسع خيارات الاستثمار المتاحة.

واختتم الرئيس حديثه بالتأكيد على أن مشاركة بيت التمويل الكويتي في هذا المؤتمر تأتي انسجاماً مع دوره

شارك بيت التمويل الكويتي في مؤتمر سوق المال الكويتي للعام 2025، والذي نظمه اتحاد أسواق المال الخليجية (GCMA) بفندق فورسيزونز الكويت، وبمشاركة العديد من المؤسسات المالية والشركات الاستثمارية والمتخصصين في القطاع المالي، الى جانب مسؤولين من القطاعين الخاص والعام.

وجاءت مشاركة بيت التمويل الكويتي بهدف نقل خبراته العريقة في أسواق المال مع تسليط الضوء على تجربته في النمو والنجاح وتطوير أسواق المال عبر ابتكار حلول ومنتجات مالية متنوعة، وإبراز دوره الرائد في القطاع المالي على مستوى المنطقة باعتباره كياناً مصرفياً عملاقاً ومرجعاً في الصيرفة الإسلامية.

وخلال جلسة حوارية بعنوان «تحقيق الأهداف من خلال أسواق الدين»، استعرض نائب مدير عام الأسواق العالمية للتداول والاستثمارات في بيت التمويل الكويتي، خالد الرخيص، أبرز نجاحات إصدارات الصكوك في الكويت والمنطقة، مؤكداً على أهمية سوق الصكوك كأداة تمويلية فعالة ومستدامة. كما أشار إلى اهتمام بيت التمويل الكويتي بهذا السوق الحيوي، نظراً للإقبال المتزايد عليه من المستثمرين، ودوره المحوري في دعم خطط الشركات للتوسع والنمو.

وتناول الرئيس كذلك الهياكل المبتكرة في إصدارات الصكوك، التي تسهم في تنويع مصادر التمويل، وجذب الاستثمارات، وتعزيز كفاءة أسواق المال في الكويت والمنطقة.

عطورات

مقام

maqames -perfume

55205700



بنك الخليج يعقد مؤتمر المستثمرين للربع الثالث 2025

سامي محفوظ: يعكس أداء البنك خلال الأشهر التسعة الأولى من العام مرونة نموذج أعمالنا وقوة علامتنا التجارية والنهج السليم في إدارة مخاطر الائتمان



دلال الدوسري



ديفيد تشالينور



سامي محفوظ

ديفيد تشالينور: لا تزال نسبة القروض غير المنتظمة منخفضة جداً عند 1.4% وواصلنا الحفاظ على إجمالي تغطية كبيرة يبلغ 324% شاملة الضمانات

شاملة الضمانات..»

هامش الربح

وحول العوامل التي أثرت على وضع هامش الفائدة خلال الربع الثالث علق تشالينور بالقول: « في الربع الثالث، رأينا كيف انخفض إجمالي صافي هامش الفائدة من الربع الثاني بمقدار 9 نقطة أساس على الرغم من بقائنا أعلى بمقدار 5 نقطة من مستويات الربع الأول. في حين ظلت عوائد الدخل مستقرة من الربع الثاني إلى الربع الثالث، وبالتالي فقط كان الانخفاض في هامش الفائدة في هذا الربع من العام مدفوعاً بالكامل بالزيادة في تكلفة التمويل. وكما تعلمون، فقد تم تخفيض سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس على كل من الدينار الكويتي والدولار الأمريكي في منتصف سبتمبر، ولكن التأثير في الربع الثالث على عوائد الدخل وتكلفة التمويل للعميلين يكاد لا يُذكر. ولكن هذا التأثير سيتوسع بشكل أكبر خلال الربع الأخير من العام بأكمله.»

نمو القروض

وعن نمو محفظة القروض، أفاد تشالينور: « لقد كان النمو في محفظة القروض لدينا ثابتاً بشكل أساسي في الربع الثالث، وكانت قروض الأفراد والشركات بنفس مستوياتها السابقة مقارنة بنتائج النصف الأول من العام. ومع ذلك، شهدت المحفظة نمواً بلغ 4 % منذ بداية العام حتى تاريخه. والآن، بالنسبة لقطاع الشركات، نحن بصدد عقد عدد كبير من الصفقات ونتوقع أن يكون الربع الأخير مرحلة جيدة من حيث نمو محفظة قروض الشركات وعلى الرغم من أن نمو قروض الشركات كان ثابتاً خلال هذا الربع، إلا أن هناك أداءً قوياً في الدخل من الرسوم، وهو مجال تركيز استراتيجي للبنك. وبالنسبة لقطاع الأفراد، وبالرغم من ثبات النمو في الربع الثالث، إلا أنه يعتبر تغييراً نسبياً عن المراحل الفصلية السابقة التي شهدت انخفاضاً. وبالنظر إلى المستقبل، فقد قدمنا في بداية العام توجيهات تفيد بأن نمو القروض للعام الكامل سيكون في حدود منتصف خانة الأحاد، ولكن بإمكاننا أن نحقق نمواً أكبر في حال تحققت الصفقات القوية المرتقبة في قطاع الشركات.»

مع الشريعة الإسلامية، قام البنك بوضع هياكل العمل الخاصة بالحوكمة وإنشاء فرق عمل لمجالات متعددة لتقوم بالإشراف على المتطلبات القانونية والتشغيلية وتلك المرتبطة بالمنتجات. وفي الوقت نفسه، يواصل بنك الخليج تقييم جدوى مشروع الاندماج المحتمل مع بنك وربة. ولهذا الغرض، قام خلال هذه الفترة المرحلية بتعيين جهات استشارية مالية وقانونية مستقلة لإجراء الدراسة والتقييم بشكل مفصل تحت إشراف مجلس الإدارة والجهات الرقابية المعنية. وسيتم الإعلان عن أي تطورات مستقبلية بهذا الشأن وفقاً لمتطلبات الإفصاح.»

عوائد الأصول

وفيما يتعلق بإصدارات سندات بنك الكويت المركزي إلى سندات الحكومة الكويتية وتأثيرها على عوائد الأصول، قال محفوظ: « ما نراه هو انتقال في الإصدارات من بنك الكويت المركزي إلى الحكومة الكويتية، بحيث تتولى الحكومة هذه المهمة من جديد. أمّا فيما يتعلق بتأثير ذلك على عوائد الأصول، فهو تأثير طفيف جداً، نظراً لصغر حجم الإصدارات، وكما ذكرت فهي عملية انتقال وليست زيادة في المعروض يمكن أن تؤثر على عوائد الأصول حتى الآن. قد يتغير ذلك مستقبلاً، ولكن حتى اللحظة هو انتقال بحث دون تأثير جوهري.»

جودة الأصول

من جانبه، صرح ديفيد تشالينور – رئيس المدراء الماليين، خلال تعليقه على أداء بنك الخليج للربع الثالث من العام 2025 فيما يتعلق بجودة الأصول: « انخفضت تكاليف الائتمان منذ بداية العام حتى تاريخه بنسبة 22 % مقارنة بالعام الماضي. ولا تزال هذه النسبة تعكس جودة الأصول الممتازة لمحفظة القروض الخاصة بالبنك، كما تعتبر النتيجة إيجابية للغاية سواء عند مقارنتها مع النتائج السابقة للبنك أو مع نتائج البنوك الأخرى في النظام المصرفي. وبشكل عام، لا تزال نسبة القروض غير المنتظمة منخفضة جداً عند 1.4 % وهي النسبة نفسها كما في النصف الأول، كما تتشابه إلى حد كبير مع مستويات نفس الفترة من العام الماضي، علماً أننا لا تزال محافظين على إجمالي تغطية كبيرة يبلغ 324 %

عقد بنك الخليج مؤتمراً للمستثمرين، لاستعراض ومناقشة الأداء المالي للبنك للربع الثالث 2025. وقد تم تنظيم المؤتمر من قبل EFG Hermes وقدمه كل من: سامي محفوظ – الرئيس التنفيذي لبنك الخليج بالوكالة، وديفيد تشالينور – رئيس المدراء الماليين، وأدار الحوار دلال الدوسري – رئيسة علاقات المستثمرين في بنك الخليج.

بيئة التشغيل

واستعرض سامي محفوظ – الرئيس التنفيذي بالوكالة لبنك الخليج خلال المؤتمر الذي قدمه البنك للمستثمرين بعض النقاط المتعلقة بالبيئة التشغيلية في بنك الخليج للربع الثالث 2025، حيث قال: « يعكس أداء بنك الخليج خلال الأشهر التسعة الأولى من العام التقدم المتواصل في تعزيز مركزه المالي، الذي يأتي مدفوعاً باستمرارية النمو في محفظة القروض وجودة الأصول ومتانة رأس المال. كما تعكس هذه النتائج المرونة التي يتمتع بها نموذج أعمالنا وقوة علامتنا التجارية والنهج السليم في إدارة مخاطر الائتمان لدينا.»

وقال محفوظ: « لقد أصبح المناخ الاقتصادي والتشغيلي في الكويت أكثر مواتاة بشكل تدريجي، ومن المتوقع أن يساهم قرار بنك الكويت المركزي الأخير بخفض سعر الخصم إلى 3.75 %، تماشياً مع قرار الفدرالي الأمريكي بخفض سعر الفائدة 25 نقطة أساس، في تهيئة بيئة أكثر دعماً لنمو الائتمان وتحفيز النشاط التجاري. علاوة على ذلك، كانت العودة الناجحة لدولة الكويت إلى أسواق الدين، سواء على الصعيد المحلي عن طريق الإصدارات المنتظمة أو العالمي من خلال إصدار سندات دين سيادية بقيمة 11.25 مليار دولار أمريكي، التي شهدت إقبالاً منقطع النظير من المستثمرين وتم تسعير هذه السندات بفارق عائد يعد الأقل من بين إصدارات الأسواق الناشئة.» وأضاف: « وفي ضوء هذه البيئة المتغيرة، يواصل بنك الخليج تقدمه بثبات وعزم نحو التحول الإستراتيجي إلى مؤسسة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وبعد حصولنا مؤخراً على موافقة مبدئية من قبل بنك الكويت المركزي للبدء في أنشطة التحول إلى بنك متوافق

صافي أرباح بورصة الكويت يقفز بنسبة 59.81% إلى 23.05 مليون دينار كويتي



محمد سعود العصيمي:



بدر ناصر الخرافي:

• **العصيمي: «يعكس الزخم الإيجابي والأداء الملفت لسوق المال الكويتي الأثر الملموس للإصلاحات والتطويرات التشغيلية والتنظيمية التي تبنتها بورصة الكويت ومنظومة السوق»**

• **الخرافي: «تواصل بورصة الكويت دورها في قيادة التحول لسوق المال الكويتي والمساهمة في بناء منظومة مالية متكاملة، مما يعزز مكانة البلاد كمركز مالي إقليمي رائد ويحقق النمو المستدام الداعم لمسيرة التنمية الوطنية»**

خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2025، مدعوماً بمؤشرات أداء رئيسية لافتة، حيث شهد إجمالي قيمة التداول ارتفاعاً بنسبة 89.73 %، ليقفز من 10.20 مليار دينار كويتي في الفترة المماثلة من عام 2024 إلى 19.35 مليار دينار كويتي في الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2025. وعلى صعيد متصل، ارتفع حجم التداول بنسبة 92.17 % ليصل إلى 84.23 مليار سهم مقارنة بـ 43.83 مليار سهم. كما سجل متوسط قيمة التداول اليومية ارتفاعاً بنسبة 91.82 %، ليصل إلى 106.91 مليون دينار كويتي خلال الفترة المذكورة، مقابل 55.74 مليون دينار كويتي في الفترة المقارنة من العام الماضي. وفي ختام الفترة، بلغت القيمة السوقية الإجمالية 52.61 مليار دينار كويتي، مسجلة زيادة بنسبة 24.67 % مقارنة بإجمالي 42.20 مليار دينار كويتي في الأشهر التسعة الأولى من عام 2024. وعليه، واصلت سرعة التداول (معدل دوران التداول) لسوق المال الكويتي مسارها التصاعدي، متجاوزة نسبة 45 % ومتفوقة على نظيراتها في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي. ذلك وتشير سرعة التداول إلى زخم

السوق بالتعاون الوثيق مع الجهات التنظيمية، بما يعزز التنافسية ويسهم في استقطاب تدفقات رؤوس الأموال العالمية.

التزام وتقدير

واختتم الخرافي تصريحه قائلاً: «بالنيابة عن مجلس الإدارة، نتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى مساهمينا الكرام، وإلى الإدارة التنفيذية وجميع الموظفين على تفانيهم وجهودهم الاستثنائية. كما نعرب عن بالغ امتناننا لوزارة التجارة والصناعة وهيئة أسواق المال والشركة الكويتية للمقاصة لدعمهم البناء الذي أسهم في رفع كفاءة السوق».

وقال: «إننا نعتبر ثقة جميع المشاركين مسؤولية مشتركة تدفعنا نحو مواصلة العمل على رفع مستوى كفاءة السوق وشفافيته والمضي قدماً في تنويع المنتجات والأدوات الاستثمارية. ويأتي هذا الالتزام تجسداً لدورنا المحوري في تحقيق رؤية دولة الكويت وخطة التنمية الوطنية».

نمواً تاريخياً في الأداء التشغيلي خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2025

واصل سوق المال الكويتي استمرار زخمه الإيجابي

أعلنت بورصة الكويت، في اجتماع لمجلس إدارتها الذي عُقد يوم الخميس الموافق 30 أكتوبر 2025، عن تحقيق نتائج مالية قوية للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2025. وقد سجلت الشركة صافي أرباح بقيمة 23.05 مليون دينار كويتي للأشهر التسعة الأولى من العام، وهو ما يمثل ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 59.81 % مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2024، والتي بلغ فيها صافي الأرباح 14.43 مليون دينار كويتي.

الأداء التشغيلي ومؤشرات النمو الرئيسية

عكست هذه النتائج قوة الأداء التشغيلي للمجموعة، حيث شهدت الشركة نمواً جوهرياً في مؤشرات الأداء الرئيسية:

الإيرادات التشغيلية: بلغت الإيرادات التشغيلية 37.06 مليون دينار كويتي، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 41.45 % مقارنة بـ 26.20 مليون دينار كويتي في الفترة المماثلة من عام 2024.

الربح التشغيلي: ارتفع الربح التشغيلي بنسبة 58.16 %، ليصل إلى 28.36 مليون دينار كويتي، مقابل 17.93 مليون دينار كويتي في الفترة المقارنة.

ربحية السهم (EPS): شهدت ربحية السهم قفزة نوعية، حيث ارتفعت من 71.85 فلساً في الأشهر التسعة الأولى من عام 2024 إلى 114.82 فلساً للسهم في الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2025، بزيادة توازي نسبة الارتفاع في صافي الأرباح (59.81 %).

المركز المالي ومتانة الميزانية

وعلى صعيد المركز المالي، أظهرت الميزانية العمومية استمراراً في تعزيز الأصول وحقوق الملكية:

إجمالي الموجودات: بلغ إجمالي موجودات المجموعة 132.96 مليون دينار كويتي كما في 30 سبتمبر 2025، بزيادة نسبتها 11.74 % مقارنة بـ 118.99 مليون دينار كويتي في عام 2024.

حقوق الملكية: ارتفع إجمالي حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم من 63.80 مليون دينار كويتي في 30 سبتمبر 2024 إلى 74.14 مليون دينار كويتي كما في 30 سبتمبر 2025، أي بزيادة قدرها 16.21 %، مما يؤكد متانة المركز المالي للشركة.

رئيس مجلس الإدارة: التوجه الاستراتيجي ومتانة الأداء

تعليقاً على النتائج المالية للربع الثالث من عام 2025، صرّح رئيس مجلس إدارة بورصة الكويت، بدر ناصر الخرافي، قائلاً: «تعكس نتائجنا المالية متانة أداء الشركة وفعالية نموذجها التشغيلي، فقد استطعنا تسجيل نمو لافت في صافي الأرباح، مدفوعاً بالزيادة في الإيرادات والأرباح التشغيلية. ويأتي هذا الأداء القوي على الرغم من استمرار التوترات الجيوسياسية والاقتصادية التي تلقي بظلالها على أسواق المال حول العالم».

وأكد الخرافي إلى أن هذه المؤشرات ترسخ قدرة بورصة الكويت على تحقيق قيمة مضافة مستدامة للمساهمين، بما يتوافق مع استراتيجيتها الطموحة لترسيخ مكانتها كمحرك رئيسي لنمو وتطوير سوق المال الكويتي. كما تؤكد الزيادة في ربحية السهم التزام بورصة الكويت نحو المساهمين ودورها في تعزيز الثقة في السوق المحلي.

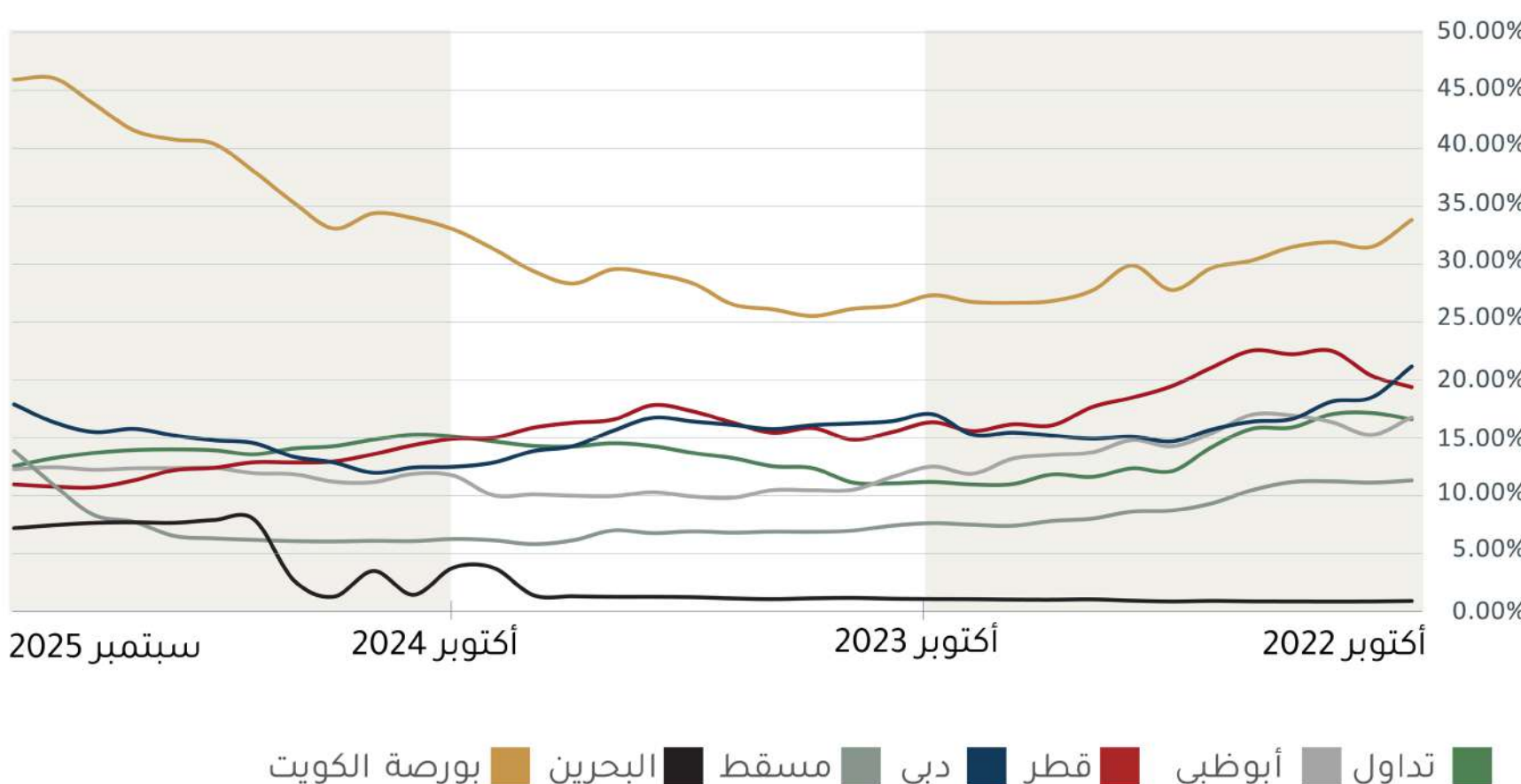
قيادة التحول ودعم الرؤية الوطنية

كما أكد الخرافي بأن بورصة الكويت تواصل أداء دورها في قيادة التحول لسوق المال الكويتي والمساهمة في بناء منظومة مالية متكاملة، من خلال تطوير البنية التحتية للسوق ورفع كفاءته وشفافيته، بما يوفر بيئة استثمارية جاذبة تتماشى مع أفضل المعايير والممارسات الدولية، مما يعزز مكانة البلاد كمركز مالي إقليمي رائد ويحقق النمو المستدام الداعم لمسيرة التنمية الوطنية.

كما أضاف: «تؤكد هذه الجهود الدور الحيوي للقطاع الخاص كشريك استراتيجي في دعم الابتكار وتعميق

قفزة في ربحية السهم من 71.85 فلساً إلى 114.82 فلساً للسهم خلال الأشهر التسعة الأولى

بيانات السوق: معدل دوران التداول في البورصات الخليجية (استناداً إلى قيمة التداول لفترة متحركة مدتها 12 شهراً)



المصدر: بلومبيرغ.

وجميع المشاركين في السوق على ثقتهم المستمرة، مؤكداً التزام البورصة بتوسيع نطاق المنتجات والخدمات، وزيادة كفاءة السوق وسهولة الوصول إليه، والمضي قدماً في تطبيق أعلى معايير الحوكمة والشفافية، بما يعزز ثقة المستثمرين ويجذب المزيد من الاستثمارات إلى سوق المال الكويتي.

تُبرز هذه الإنجازات والأداء المالي والتشغيلي القوي لعام 2025 الدور الذي تؤديه بورصة الكويت، حيث رسخت مكانتها كمؤسسة رائدة في تطوير سوق المال الوطني، استناداً إلى رؤية استراتيجية واضحة تقوم على الشفافية والحوكمة والابتكار. ومنذ انطلاقتها وتسلمها مهام إدارة وتشغيل السوق لتحل محل سوق الكويت للأوراق المالية في عام 2016، عملت الشركة على بناء منظومة تداول موثوقة وفعالة، مدعومة ببنية تحتية متطورة وسوق مالي مرن يتمتع بسيولة عالية وقابلية للنمو، وذلك ضمن سلسلة متكاملة من الإصلاحات والتحديثات التي عززت من تنافسيتها إقليمياً ودولياً.

وقد شُكلت عملية تخصيص بورصة الكويت التي اكتملت في عام 2019 علامة فارقة في تاريخها، كونها أول جهة حكومية في البلاد تُستكمل خصصتها بنجاح، ما أسهم في تحقيق مستويات أعلى من الكفاءة والحوكمة المؤسسية، وتبع ذلك إدراج الشركة الذاتي في السوق عام 2020، في خطوة تؤكد التزامها بالشفافية وتعزيز ثقة المستثمرين.

وفي إطار استراتيجيتها التطويرية، أطلقت بورصة الكويت سلسلة من المبادرات لتعزيز البنية التحتية للسوق وتنويع الأدوات الاستثمارية، حيث نجحت وبالتعاون مع منظومة سوق المال في ترقية السوق الكويتي إلى مصاف «الأسواق الناشئة» من قبل أكبر مزودي مؤشرات أسواق المال العالمية، واستكملت التعاون مع الجهات التنظيمية والرقابية للمضي قدماً في تنفيذ مراحل برنامج تطوير السوق. وقد ساهمت هذه المبادرات في دعم الشركات المدرجة وتمكينها من التواصل مع أبرز المستثمرين المؤسسيين من خلال الجولات الترويجية والأيام المؤسسية في أبرز العواصم الاستثمارية، ما يؤكد مكانة بورصة الكويت كمنصة استثمارية جاذبة ومؤهلة للنمو المستدام، ويجسد التزامها بدورها المحوري في تحقيق رؤية دولة الكويت وخطة التنمية الوطنية.

برنامج تطوير السوق: نقطة تحوّل استراتيجية

أسفر إطلاق منظومة سوق المال الكويتي للجزء الثاني من المرحلة الثالثة لبرنامج تطوير السوق (MD 3.2) في يوليو الماضي عن نقلة نوعية استراتيجية نتيجة تضافر جهود بورصة الكويت ومنظومة سوق المال بالتعاون مع بنك الكويت المركزي بهدف إعادة هيكلة البنية التحتية للسوق، حيث ركزت أبرز المبادرات على تنفيذ منظومة الوسيط المركزي (CCP) لتقليل المخاطر وتطوير التقاص والتسوية وفقاً للمعايير الدولية، وترقية الوسطاء إلى «وسيط مؤهل»، وإنشاء حسابات فرعية لتعزيز الشفافية. كما تم تهيئة البنية التقنية وتعزيز جاهزية السوق لإدراج وتداول صناديق المؤشرات (ETFs) وأدوات الدخل الثابت كالصكوك والسندات.

تعليقاً على ذلك، قال العصيمي: «يمثل إطلاق الجزء الثاني من المرحلة الثالثة لبرنامج تطوير السوق محطة استراتيجية لتعزيز عمق سوق المال الكويتي ومئاته، حيث نجحت منظومة سوق المال في ترسيخ أطر عمل متقدمة مكنتها من تحقيق الجاهزية التامة لإطلاق مجموعة متكاملة من المنتجات والأدوات الجديدة. كما يمثل هذا الإنجاز خطوة أساسية نحو تطوير البنية التحتية للسوق وتهيئة بيئة استثمارية فاعلة، إلى جانب تجسيد نموذجاً وطنياً ناجحاً في تحقيق الأهداف التنموية للدولة».

المرونة وتعديل قواعد الإدراج في السوق الرئيسي

قامت بورصة الكويت بتعديل كتاب قواعدها وتخفيف شروط الإدراج في السوق «الرئيسي»، وخفض القيمة العادلة لأسهم الشركة غير المملوكة من قبل مجموعة المساهمين المسيطرة من 15 مليون دينار كويتي كحد أدنى إلى 5 ملايين دينار، مع الإبقاء على شرط ألا تقل نسبة الأسهم الحرة عن 20 % من رأس المال. تُسهم هذه التعديلات في تشجيع المزيد من الشركات، ولا سيما العائلية منها، على الإدراج لما توفره من مرونة تتيح الحفاظ على حصص السيطرة، الأمر الذي يعزز تنوع الشركات المدرجة ويحفز الإدراجات ويزيد السيولة في السوق.

تعزيز الشراكة والالتزام

واختتم الرئيس التنفيذي تصريحه متوجهاً بخالص الامتنان إلى هيئة أسواق المال والشركة الكويتية للمقاصة

السوق، وهو مقياس يُحتسب كنسبة إجمالي قيمة التداول إلى إجمالي القيمة السوقية. كما سجّل مؤشر السوق العام أعلى معدل نمو مقارنة بالمؤشرات الإقليمية الأخرى، محققاً أداءً بنسبة 19.47 % خلال فترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2025.

وفي تفصيل أداء الأسواق، حافظ السوق «الأول» على مكانته كالركيزة الأساسية للنشاط في بورصة الكويت، حيث سجلت قيمة التداول فيه نمواً قوياً بنسبة 49.82 %، مرتفعة من 7.32 مليار دينار كويتي إلى 10.96 مليار دينار كويتي. ذلك وشهد السوق تداول ما يقارب 31.38 مليار سهم، بزيادة نسبتها 44.61 % مقارنة بـ 21.70 مليار سهم. كما ارتفعت قيمته السوقية بنسبة 24.37 % لتصل إلى 43.16 مليار دينار كويتي، ما يعزز موقعه كوجهة استثمارية مفضلة للمستثمرين المحليين والدوليين.

وفي تطور لافت، حقق السوق «الرئيسي» نمواً استثنائياً ليؤكد دوره الحيوي في توسيع قاعدة المستثمرين وزيادة السيولة، إذ شهدت قيمة التداول فيه قفزة هائلة بلغت 191.32 %، مرتفعة من 2.88 مليار دينار كويتي إلى 8.38 مليار دينار كويتي خلال الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2025. وتبع ذلك ارتفاع في حجم التداول بنسبة 136.38 %، ليصل إلى 52.21 مليار سهم. كما ارتفعت القيمة السوقية للسوق الرئيسي بنسبة 26.04 % لتصل إلى 9.45 مليار دينار كويتي، ما يعكس جاذبيته المتنامية ودوره الفعال في استراتيجية تعميق السوق.

الرئيس التنفيذي: متانة الإطارين التنظيمي والتشغيلي

تعقيباً على النتائج والأداء التشغيلي القوي، صرّح الرئيس التنفيذي لبورصة الكويت، محمد سعود العصيمي، قائلاً: «إن الزخم الإيجابي والأداء المالي والتشغيلي الملفت الذي سجله سوق المال الكويتي في الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2025 يمثل انعكاساً مباشراً للأثر الملموس للإصلاحات والتطويرات التشغيلية والتنظيمية التي تبنتها بورصة الكويت ومنظومة السوق».

وأوضح العصيمي بأن النتائج تؤكد متانة الإطارين التنظيمي والتشغيلي للشركة، وتبرهن نجاح بورصة الكويت ومنظومة السوق في تطوير البنية التحتية، ما يرفع كفاءة التداول ويعزز تجربة المستثمرين.

في إطار جهوده لتطوير الكفاءات الوطنية وتمكين الجيل القادم من القادة KIB يطلق برنامج «واعد» لتأهيل القيادات الوسطى بالتعاون مع جامعة IE University



سهام الخريف

مكينة KIB كـ «بنك للحياة». وأضافت: "من خلال تطوير الكفاءات الكويتية، يسعى KIB لضمان أن تكون كوارده قادرة على تلبية المتطلبات الحالية للقطاع المصرفي، والإسهام بفعالية في تحقيق الرؤية الاقتصادية الأوسع للكويت. إننا نهدف إلى كفاءات كويتية تمتلك مهارات عالية قادرة على الابتكار والتطلع للمستقبل، لدفع عجلة النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية في البلاد."

تجدر الإشارة إلى أن بنك KIB يواصل التزامه بتوفير فرص تطوير باستمرار، وترسيخ ثقافة جاذبة للكفاءات المتميزة في القطاع المصرفي الكويتي، تسهم في استقطابها والحفاظ عليها. ومن خلال أكاديميته KIB Life التي تعتبر ذراعها الأساسية لتنمية رأسماله البشري، أطلق البنك العديد من البرامج التي تضمن النمو المستمر لموظفيه والكوادر الكويتية على الصعيدين الشخصي والمهني.

لتزويد المشاركين بمجموعة متكاملة من المعارف والمهارات في مجالات القيادة الذاتية، القيادة داخل المنظمة والقيادة الممتدة لما بعد المنظمة، بما يهيئهم للاضطلاع بأدوار قيادية مستقبلية ومواكبة التحولات المتسارعة في القطاع المصرفي والمالي محلياً وعالمياً.

وبهذه المناسبة، قالت مدير أول التعليم والتطوير بإدارة الموارد البشرية في KIB سهام الخريف: "إن إطلاق برنامج واعد لتأهيل القيادات الوسطى في البنك بالتعاون مع جامعة IE يمثل خطوة جوهريّة نحو بناء جيل جديد من القيادات الوطنية المؤهلة لتولي أدوار مستقبلية أكثر تأثيراً داخل البنك وخارجه. نحن نؤمن بأن الاستثمار في موظفينا هو أساس استدامة نجاحنا وضمان قدرتنا على المنافسة".

وذكرت أن برنامج واعد يجسّد التزام البنك المتواصل بالاستثمار في مستقبل القطاع المصرفي الكويتي، ويعرّز

أعلن بنك الكويت الدولي (KIB) مؤخراً عن إطلاق برنامج واعد لتأهيل القيادات الوسطى، بالتعاون مع جامعة IE الإسبانية، إحدى أبرز المؤسسات العالمية في التعليم التنفيذي خلال حفل خاص أقيم في مقرّ البنك الرئيسي. ويأتي هذا البرنامج في إطار الشراكة الاستراتيجية التي وقعها البنك مع الجامعة في وقت سابق من هذا العام، ليشكّل "محطة محورية في مسيرة البنك لتطوير الكفاءات الكويتية وتمكين الجيل القادم من القادة، بما يعكس التزامه الراسخ بالاستثمار في الطاقات البشرية الكويتية وتعزيز مساهمتها في تحقيق رؤية «كويت جديدة 2035».

ويستمر هذا البرنامج على مدى 9 أشهر، ويتوزّع على ثلاث دورات تعليمية مكثفة صُمّمت خصيصاً لتتماشى مع الأهداف الاستراتيجية طويلة الأمد للبنك في الاستثمار برأسماله البشري. ويجمع البرنامج بين الجانب النظري والتطبيقي،

عطائورات

مقاميس

maqames -perfume

55205700



تحت شعار «أنتِ دافعنا»

بنك برقان يختتم حملته للتوعية بسرطان الثدي لعام 2025



ورشة عمل لموظفات بنك برقان مع الدكتورة/ نُهَى الصالح، استشارية الجراحة العامة وجراحة الأورام، والدكتورة/ أني قيصر، استشارية طب العائلة، ويلي جمال، إحدى الناجيات من سرطان الثدي من مستشفى رويال حياة



زهرة بوعركي، مدير أول - الاتصالات الداخلية في بنك برقان



العيادة المتنقلة بمناسبة شهر التوعية بسرطان الثدي



فريق بنك برقان خلال ورشة العمل

كما قدّم البنك فحص الماموغرام السنوي مجاناً بالتعاون مع شركة IMAGS لجميع الموظفات، إضافة إلى زوجات الموظفين المشمولات بتغطية التأمين الصحي، إلى جانب منح خصم بنسبة 50% على الفحص لأقارب الموظفين من الدرجة الأولى والثانية.

ولتوسيع نطاق التأثير، أطلق البنك أيضاً سلسلة بودكاست يستضيف أطباء من مستشفى الكويت، د. زهرة إسماعيل، استشارية الجراحة العامة ود. شذى النجدي، استشارية الأشعة ومتخصصة في الكشف عن أورام الثدي، وبيبي البناي، إحدى الناجيات من سرطان الثدي وتشغل منصب مدير - مبيعات الفرع التابع لإدارة الخدمات المصرفية الشخصية في بنك برقان، ودلال النخيلان، الأخصائية في مجال التغذية العلاجية والرياضة. وقدمت المقابلات، التي أدارتها زهرة بوعركي، محتوى ثرياً تناول مواضيع حيوية شملت كل ما يتعلق بأسلوب الحياة الصحي، والتغلب على مخاوف الفحص المبكر، ومواجهة المرض، ودعم النساء في رحلتهم نحو التعافي.

كما تم نشر المحتوى التثقيفي ونصائح صحية عبر قنوات التواصل الاجتماعي داخل وخارج البنك طوال شهر أكتوبر، إلى جانب أنشطة تحفيزية لتشجيع الكشف المبكر واعتماد أنماط حياة أكثر صحة. علاوة على الرسائل التوعوية، قام البنك بتوزيع شارات تحمل شعار الحملة وهدايا توعوية بهدف تعزيز الوعي الصحي وتشجيع الموظفات والمجتمع على الحفاظ على الصحة وتعزيز جودة الحياة.

تجدر الإشارة إلى أنه وكجزء من التزامه بوضع صحة الموظفين ورفاههم في رأس أولوياته، يواصل بنك برقان الإسهام بشكل فعال في رفع مستوى الوعي في الكويت حول مجموعة من الأمراض الأخرى، بما في ذلك سرطان البروستاتا، والسكري، والصحة النفسية. وتأتي هذه الجهود وغيرها ضمن برنامج بنك برقان للمسؤولية الاجتماعية، والالتزام بمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG).



المجاني عبر العيادة المتنقلة والمجهزة بالتعاون مع شركة IMAGS، والتي تم توفيرها في موقع البنك لتسهيل الوصول إلى الخدمة وتشجيع المشاركة الواسعة.

إلى جانب الجلسات الحوارية الغنية بالمعلومات، أطلقنا مبادرة «شجرة الأمل» بالتعاون مع مستشفى رويال حياة في مبنى البنك، حيث دُعيت جميع الموظفات إلى كتابة رسائل أمل وتشجيع تعبيراً عن تضامنهنّ مع جميع المصابات والناجيات من سرطان الثدي، في لفّة رمزية تجسّد روح الدعم الإنساني والمجتمعي التي تتميز بها الحملة.

وانسجاماً مع ثقافة بنك برقان التي تقوم على التكافؤ والمساواة، حرص البنك على دعوة جميع الموظفات، بما في ذلك العاملات وطاقم التنظيف، لحضور الجلسات الحوارية والتثقيفية، والاستفادة من خدمات الفحص والاستشارة المجانية، تأكيداً على أنهن جميعاً يشكلن جزءاً لا يتجزأ من عائلة بنك برقان.

تماشياً مع التزامه بالمشاركة في الحملة العالمية السنوية للتوعية بسرطان الثدي خلال شهر أكتوبر، اختتم بنك برقان حملته الممتدة على مدار شهر أكتوبر تحت شعار، «أنتِ دافعنا». وقد تضمّنت الحملة سلسلة من المبادرات الهادفة إلى توعية النساء وتمكينهن ودعمهن، داخل البنك ولجميع أفراد المجتمع، في إطار برنامجه الشامل للمسؤولية الاجتماعية، مما يعكس التزامه الراسخ بتطبيق معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG).

وقالت زهرة بوعركي، مدير أول - الاتصالات الداخلية في بنك برقان: «نُعدّ موظفونا وعائلاتهم ركيزة أساسية لنموننا المستدام، ولذلك تبقى صحتهم في مقدّمة أولوياتنا. كما نحرص على تعزيز بيئة عملٍ داعمة تشجع على الرفاهية الشاملة، وهو ما يشكل دافعاً أساسياً وراء قراراتنا المؤسسية.» وأضافت: «نظراً لخطورة مرض سرطان الثدي وما يفرضه من أعباء نفسية وجسدية على المريضات وعائلاتهن، نحرص كل عام على مواصلة مساهمتنا في شهر التوعية العالمي بسرطان الثدي من خلال تثقيف موظفاتنا ونشر الوعي لأفراد المجتمع. وقد سرّرنا هذا العام بمستوى التفاعل الكبير من موظفاتنا والمجتمع لمختلف جوانب الحملة، وناكد بأن النساء قادرات على التغلب على سرطان الثدي ودعم بعضهن البعض في مسيرة الشفاء والتعافي».

وخلال الحملة، أضاء بنك برقان مبناه الرئيسي باللون الوردي تعبيراً عن تضامنه ودعمه لجميع محاربات سرطان الثدي والمتعافيات منه. كما نظم البنك ورشة عمل للموظفات واستضاف كلا من الدكتورة/ نُهَى الصالح، استشارية الجراحة العامة وجراحة الأورام، والدكتورة/ أني قيصر، استشارية طب العائلة، ويلي جمال، إحدى الناجيات من سرطان الثدي من مستشفى رويال حياة، حيث قدم جلسات تفاعلية وحوارات تثقيفية لموظفات البنك حول العادات الصحية للحذّ من مخاطر الإصابة بسرطان الثدي، وأهمية الكشف المبكر، والفحص الذاتي، وبروتوكولات العلاج الحديثة. كما تم تشجيع الموظفات على إجراء الفحص

لتعزيز خدمات الشحن والتبادل التجاري المختلفة

«الكويتية» توقع بروتوكول تعاون مشترك مع «لولو هايبر ماركت الكويت»

الفقعان: لولو هايبر ماركت مثالياً لتنفيذ مبادرات مشتركة تثري وتعزز التعاون المتبادل



سريجن: تجسّد هذه الشراكة مع «الكويتية» التزامنا بالتعاون التجاري وتجربة متميزة لعملائنا

الاقتصاد الوطني ويدعم الخطط التنموية الطموحة لدولة الكويت».

وأكد الفقعان على أن توقيع هذا البروتوكول يأتي انسجاماً مع رؤية «كويت جديدة 2035»، التي تهدف إلى تعزيز مكانة الكويت كمركز مالي وتجاري إقليمي، من خلال تشجيع الشراكات التي تحقق قيمة مضافة وتدعم التنمية المستدامة في مختلف المجالات.

واختتم الفقعان بأن ذلك يعتبر بداية لمشاريع مستقبلية مشتركة تعزز من مكانة المؤسستين وخدمة عملائهما الكرام، وتسهم في تطوير منظومة العمل التجاري والخدمي في البلاد بما يواكب التطلعات المستقبلية.

ومن جانبه، قال مدير العمليات في لولو هايبر ماركت الكويت سريجن كولانترا سريجن: «تجسّد هذه الشراكة مع «الكويتية» التزامنا بالتعاون التجاري وتجربة متميزة لعملائنا. وسنعمل معاً على استكشاف حلول مبتكرة تحقق فوائد ملموسة للشرائح التي نخدمها».

وأضاف: «يسعدنا التعاون مع الخطوط الجوية الكويتية، الناقل الوطني لدولة الكويت وصاحب التاريخ العريق في مجال الطيران، حيث أن هذه الشراكة تفتح المجال أمامنا لتنفيذ مبادرات مبتكرة تعود بالنفع على عملائنا، وتدعم جهودنا المشتركة في تقديم قيمة مضافة للسوق المحلي».



الجوية الكويتية لزيادة شراكاتها مع مؤسسات القطاع الخاص في البلاد، مما يعزز من تنافسية الاقتصاد الكويتي ويدعم الأهداف المشتركة في التنوع التجاري وراء بناء اقتصاد مستدام».

وأضاف الفقعان: «إن هذا البروتوكول يعد ترسيخاً لمبدأ الشراكة الفاعلة مع مؤسسات القطاعين العام والخاص، انطلاقاً من إيمان الخطوط الجوية الكويتية العميق بأهمية التكامل بين مختلف الجهات في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية في دولة الكويت، كما يعكس حرص الخطوط الجوية الكويتية على فتح أطر التعاون المشترك مع الجهات المختلفة، سواء كانت حكومية أو خاصة، بما يسهم في تحريك عجلة

المشاركة في الحملات والمناسبات ومختلف الفعاليات التي تخدم كافة الأطراف.

وعلى هامش التوقيع، قال رئيس مجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية الكابتن/ عبدالمحسن الفقعان: «يسر الخطوط الجوية الكويتية توقيع مذكرة التفاهم مع لولو هايبر ماركت الكويت، والذي يعد أحد أكبر الكيانات في قطاع التجزئة بالمنطقة، ولما له من تواجد فعال في كافة محافظات دولة الكويت، ومما يجعله أيضاً مثالياً لتنفيذ مبادرات مشتركة تهدف إلى إثراء وتعزيز التعاون التجاري».

وذكر الفقعان: «يمثل هذا البروتوكول خطوة جديدة ضمن استراتيجية الخطوط

في إطار سعيها المستمر نحو تعزيز الشراكات التجارية وفتح مجالات التعاون مع مختلف القطاعات، أعلنت شركة الخطوط الجوية الكويتية عن توقيع بروتوكول تعاون مشترك مع لولو هايبر ماركت الكويت، وذلك بهدف تعزيز التبادل التجاري من نقل موظفين لولو هايبر ماركت، وشحن البضائع، مما ينعكس على الاقتصاد المحلي ويفتح سبل جديدة من مجالات متعددة تخدم مصالح الطرفين وتنعكس إيجاباً على عملائهما.

وقام بتوقيع البروتوكول، رئيس مجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية الكابتن/ عبدالمحسن سالم الفقعان، ومدير العمليات في لولو هايبر ماركت الكويت شريجن كولانترا شريرجن، وذلك بحضور الرئيس التنفيذي بالتكليف الكابتن/ عبدالوهاب إبراهيم الشطي، وعدد من المسؤولين في الشركتين.

هذا ويوفر البروتوكول للولو هايبر ماركت بنقل بضائعهم من مختلف جهات العالم عبر الخطوط الجوية الكويتية، كما سيتيح ذلك باعتماد الخطوط الجوية الكويتية ناقلاً لموظفي وعملاء لولو هايبر ماركت.

ويهدف البروتوكول إلى وضع إطار عام من التعاون المشترك لتعزيز العلاقات الثنائية والمؤسسية التي تساهم في تبادل خدمات الشحن والخدمات التجارية المختلفة بين الطرفين، علاوة على ذلك

مطلوب



أراضي فضاء للشراء من المالك مباشرة



estate.groupe@outlook.com



للتواصل: 50131108

وول ستريت تسجل مكاسب قوية في أكتوبر وسط تفاؤل بنتائج الشركات

ناسداك يغلق مرتفعاً بفضل أمازون لكن تشدد المركزي الأمريكي يحد من التفاؤل



إدارة الاستثمارات في شركة دي.إيه. ديفيدسون: «الوضع اليوم مشابه جدًا لما شهدناه أمس. الأرباح جاءت أفضل بقليل من المتوقع، لكن مع تخفيف حدة تأثيرها بسبب التعليقات الأكثر تشددًا من مجلس الاحتياطي الفيدرالي».

وارتفع المؤشر ستاندرد آند بورز 500 بمقدار 18.12 نقطة أو 0.29 % ليغلق عند 6841.83 نقطة، فيما زاد 2.27 % خلال شهر أكتوبر.. وصعد المؤشر ناسداك المجمع 144.74 نقطة أو 0.61 % ليصل إلى 23725.89 نقطة، بينما سجل مكاسب شهرية بنسبة 4.7 %.

وزاد المؤشر داو جونز الصناعي 40.01 نقطة أو 0.08 % إلى 47562.13 نقطة، في حين ارتفع 2.51 % خلال الشهر.

ستريت، لكن الرئيس التنفيذي تيم كوك أشار إلى قيود في الإمدادات.

وفي تصريحات بددت آمال المستثمرين في تيسير السياسة النقدية، قال رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في أتلانتا رافائيل بوستيك إن خفض الفائدة في ديسمبر ليس مضمونًا رغم توقعات السوق بخلاف ذلك. كما قالت رئيسة بنك الاحتياطي الفيدرالي في كليفلاند بيت هاماك إنها عارضت خفض الفائدة يوم الأربعاء لأن التضخم ما زال مرتفعًا.

وأظهرت أداة «فيد ووتش» التابعة لمجموعة سي.إم.إي أن الأسواق تتوقع حاليًا بنسبة 63 % خفض أسعار الفائدة في ديسمبر، انخفاضًا من 72.8 %. وقال جيمس راجان، مدير أبحاث

أنهى المؤشر ناسداك تعاملات جلسة الجمعة على مكاسب أكبر من المؤشرين ستاندرد آند بورز 500 وداو جونز، مدعومًا بتوقعات الأرباح الإيجابية لشركة أمازون، في حين خيم القلق على معنويات المستثمرين وسط مخاوف من أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأمريكي) بدأ يتبع نهجًا أكثر حذرًا بشأن خفض أسعار الفائدة.

وارتفعت أسهم أمازون بشكل حاد لتسجل مستوى قياسيًا جديدًا بعدما توقعت شركة التجارة الإلكترونية مبيعات فصلية تفوق التقديرات.

أما أسهم أبل فكانت أكثر هدوءً رغم أن الشركة توقعت مبيعات قوية لهواتف آيفون في موسم العطلات متجاوزة توقعات وول

الإغلاق الحكومي يكلف الاقتصاد الأميركي نحو 14 مليار دولار

الإغلاق الحكومي والاقتصاد الأميركي

وقال مدير مكتب الميزانية في الكونغرس، فيليب سواغل، في رسالة إلى رئيس لجنة الميزانية في مجلس النواب، جودي أرينغتون (جمهوري من تكساس)، الذي طلب التحليل «في تقييم مكتب الميزانية، سيؤدي الإغلاق إلى تأخير الإنفاق الفيدرالي وسيكون له تأثير سلبي على الاقتصاد سيتعافى معظمه، ولكن ليس كله، بمجرد انتهاء الإغلاق».

ووفقًا لمكتب الميزانية في الكونغرس، إذا وافق الكونغرس على إعادة فتح الحكومة هذا الأسبوع، فسيخسر الاقتصاد 7 مليارات دولار بحلول نهاية عام 2026 مقارنة بما لو لم يحدث إغلاق.

وإذا انتهى الإغلاق بعد ستة أسابيع -أي نحو 12 نوفمبر- فسيفقد الاقتصاد بشكل دائم 11 مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي بحلول نهاية عام 2026، وسترتفع هذه الخسارة إلى 14 مليار دولار إذا استمر الإغلاق حتى نهاية نوفمبر.

سيخسر الاقتصاد الأميركي ما بين 7 مليارات و14 مليار دولار بسبب إغلاق الحكومة الفيدرالية، وفقًا لتقرير جديد صدر يوم الأربعاء عن مكتب الميزانية التابع للكونغرس.

ومن المتوقع أن يؤدي حرمان الموظفين الفيدراليين من رواتبهم وانقطاع إعانات الغذاء للأميركيين ذوي الدخل المنخفض إلى خفض الناتج المحلي الإجمالي مؤقتًا بنسبة تتراوح بين نقطة ونقطتين مئويتين في الربع الرابع من عام 2025، حسب ما أفاد مكتب الميزانية في الكونغرس.

ومن المتوقع أن ينتعش الإنتاج بمجرد إعادة فتح الحكومة واستئناف الخدمات، ما يعوض معظم التباطؤ الاقتصادي، لكن ساعات العمل التي خسرها الموظفون الفيدراليون الذين تم تسريحهم مؤقتًا ستؤثر بشكل دائم على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وهو تأثير سيزداد سوءًا كلما طال أمد الإغلاق.

تراجع النشاط الصناعي في الصين إلى أدنى مستوى منذ أبريل



انكمش النشاط الصناعي في الصين بوتيرة أعمق من المتوقع في أكتوبر، إذ انخفض مؤشر مديري المشتريات التصنيعي الرسمي إلى 49 نقطة مقارنة بـ 49.8 نقطة في سبتمبر، ليسجل أدنى مستوى له منذ أبريل، وفقًا لبيانات المكتب الوطني للإحصاء.

ويشير المؤشر، الذي ظل دون مستوى 50 الفاصل بين النمو والانكماش للشهر السابع على التوالي، إلى استمرار الضغوط على ثاني أكبر اقتصاد في العالم رغم الجهود الحكومية لتحفيز الطلب.



الاقتصادية

جريدة النخبة ورواد المال والأعمال



نستقبل الاخبار على البريد التالي: news@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

السيولة النقدية لدى «بيركشاير هاثاواي» تسجل مستوى قياسياً

حجم السيولة النقدية يقفز إلى 381.7 مليار دولار في الربع الثالث

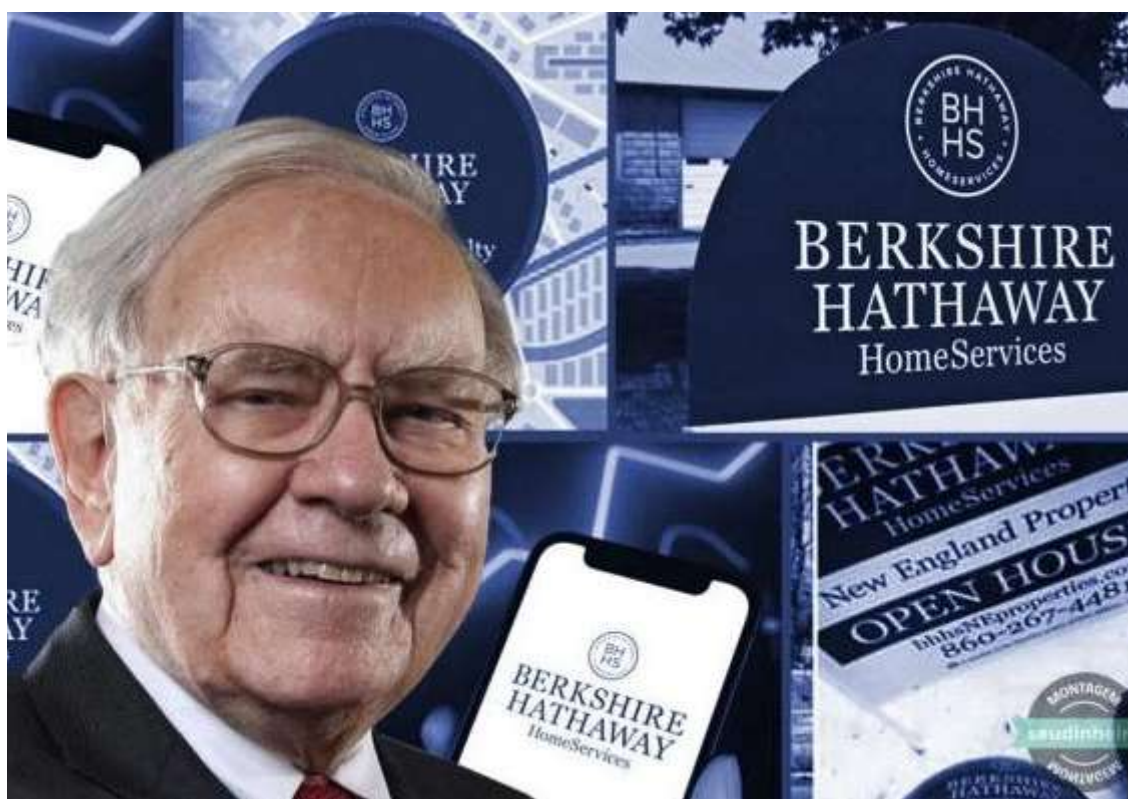
كانت تكبدت خسائر في الفترة نفسها من العام الماضي.

انخفاض أرباح «غايكو» وغياب عمليات إعادة الشراء

تراجع الربح قبل الضريبة لشركة التأمين على السيارات التابعة للمجموعة «جيكيو» (Geico) بنسبة 13% بسبب زيادة المطالبات، رغم استمرارها في إضافة عملاء جدد.

وللربع الخامس على التوالي، امتنعت الشركة عن إعادة شراء أسهمها، رغم تراجع سعر السهم بنحو 12% منذ إعلان بافت في مايو عزمه التنحي عن منصبه كرئيس تنفيذي بنهاية العام.

تحظى نتائج «بيركشاير هاثاواي» بمتابعة دقيقة، إذ إن مجموع أنشطتها -التي تشمل التأمين والسكك الحديدية والطاقة والتصنيع- تُعد مؤشراً لحالة الاقتصاد الأميركي.



وتحولت وحدتا التأمين الأولى وإعادة التأمين في الشركة لتسجيل أرباح اكتتاب قبل خصم الضرائب خلال الربع، بعد أن

انخفاض أسعار الفائدة قصيرة الأجل.

«بيركشاير هاثاواي» تبيع نحو ثلث حصتها في «فيريساين»

ارتفع حجم السيولة النقدية لدى شركة بيركشاير هاثاواي (Berkshire Ha-thaway) إلى 381.7 مليار دولار في الربع الثالث، مسجلاً مستوى قياسياً جديداً، بينما قفزت الأرباح التشغيلية للمجموعة الضخمة التي يرأسها الملياردير وارن بافيت بنسبة 34%.

الأرباح التشغيلية بلغت 13.5 مليار دولار، مدفوعة بزيادة أرباح اكتتابات التأمين، في فترة شهدت نشاطاً منخفضاً على نحو غير معتاد في التأمين ضد الكوارث الطبيعية، وفق إفصاحات الشركة الصادرة يوم السبت.

بافيت يبيع أسهماً بقيمة 6.1 مليار دولار

باع بافيت أسهماً بقيمة 6.1 مليار دولار خلال الربع، وعلى الرغم من تراكم السيولة، تراجع صافي دخل الشركة من الاستثمارات بنسبة 13% إلى 3.2 مليار دولار بسبب

اشترك مجاناً ليصلك العدد

50300624

رسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب

اقرأ عدد الاقتصادية اليومي عبر الحسابات التالية

الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw



aleqtisadyah_kw



aleqtisadyah.com



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
يَا أَيُّهَا النَّفِيرُ الْمُسْتَجِرُّ إِلَى بَرِّكَ أَمْرُؤُنَا حَتَّى عِبَادُكَ وَاجْتَنَابُكَ
صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

مَشَارِكُ الْعِزَاءِ

يتقدم

خالد عادل الخالدي

بخالص العزاء

وصادق المواساة من

عائلة المناور

بوفاة المغفور له

بإذن الله تعالى

الدكتور / ناصر سعد حبيب المناور

سائلين الله العلي القدير أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته
ويسكنه فسيح جناته ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان

إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ اجْعِي إِلَىٰ بَرِّكَ رَبِّكِ فَانْصَبِي فِي عِبَادِي عَيْنًا وَأُخْرَىٰ
صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

مَشَارِكُ الْعَزَاءِ

يتقدم

خالد عادل الخالدي

بخالص العزاء

وصادق المواساة من

عائلتي خالد والكليب

بوفاة المغفور لها

بإذن الله تعالى

شريعة سلطان إبراهيم الكليب

أرملة المغفور له بإذن الله / خالد حمد الخالد

سائلين الله العلي القدير أن يتغمد الفقيدة بواسع رحمته
ويسكنها فسيح جناته ويلهم أهلها وذويها الصبر والسلوان

إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ